القسم الأول

نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي

القسم الأول: نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي

يتصف الاقتصاد الكويتي، كغيره من الدول الخليجية المصدرة للنفط، بهيمنة القطاع النفطي على غالبية مكوناته، حيث يظهر ذلك من خلال العديد من المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة كمساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي، أو مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات السلعية، أو من خلال الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة الغالبة من إجمالي الإيرادات الحكومية لدولة الكويت. وتعتبر دولة الكويت من الدول المهمة والكبرى المصدرة للنفط على مستوى منطقة الشرق الأوسط وحتى على المستوى العالمي. وإلى جانب ذلك، يعتبر الاقتصاد من الاقتصادات التي تتمتع بدرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، والسماح بحرية حركة رؤوس الأموال والبضائع من وإلى دولة الكويت، كما أن الاستهلاك المحلي يعتمد بدرجة أساسية على السلع المستوردة.

ويهدف هذا الفصل إلى إلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكويتي من خلال استعراض التطورات الأخيرة في القطاعات الأربعة المهمة المكونة للاقتصاد الكويتي، والتي تتمثل في القطاع الحقيقي (الناتج المحلي الإجمالي) والقطاع المالي والمصرفي، والمالية العامة، والقطاع الخارجي، ومن ثم الانتقال إلى وضع تصور عام لتحديد المؤشرات الاقتصادية والصناعية اللازمة لتحليل نتائج المسح الصناعي الميداني لعام 2018، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي

ثانياً: القطاع المالي والمصرفي

ثالثاً: المالية العامة

رابعاً: المعاملات الخارجية

خامساً: الإطار العام النظري لبناء المؤشرات الأساسية للمسح

سادساً: مؤشرات الأداء الصناعي الأساسية للمسح الميداني الصناعي 2018

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي النمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد العالمي والإقليمي خلال عام 2017 والنصف الأول لعام 2018 مجموعة من التطورات والأحداث التي أثرت على أدائه وساهمت في دفع وتيرة النمو الاقتصادي، مستعيداً تعافيه النسبي بعد فترة من التباطؤ الاقتصادي التي شهدتها الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. ومن أهم تلك التطورات تسارع وتيرة الأنشطة الاستثمارية وحركة التجارة الدولية على الصعيد العالمي، إضافة إلى استمرار تبني الكثير من الاقتصادات الكبرى لسياسات نقدية تيسيرية مع تواصل نمو اقتصادات دول جنوب شرق أسيا وأبرزها الاقتصاد الصيني في تسجيل معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. وعلاوة على ذلك شهدت اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بعض التعافي الاقتصادي[1].

كما ساهم الارتفاع النسبي لأسعار النفط في الأسواق العالمية بعد سنوات من الانخفاض في تسارع وتيرة النمو في الدول المصدرة للنفط. وعلى الجانب الآخر، شهدت الفترة الأخيرة مجموعة من المخاطر التي من شأنها التأثير سلباً على نمو الاقتصاد العالمي، أبرزها تصاعد التوترات التجارية بين الاقتصادات الكبرى، ولا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والذي من شأنه التأثير سلباً على حركة التجارة الدولية وبالتالي النمو الاقتصادي، واتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة الأمريكية منذ بداية عام 2017.

ولا شك بأن الاقتصاد الكويتي ليس بمعزل عن هذه التطورات والأحداث المؤثرة على الاقتصاد العالمي والإقليمي إضافة إلى استمرار الأحداث السياسية في بعض دول المنطقة العربية. ونتيجة لاعتماد الاقتصاد الكويتي على القطاع النفطي بشكل كبير، فإن تطورات الأسعار العالمية للنفط من شأنها أن تشكل محدداً رئيسياً في تطورات النمو الاقتصادي الكويتي. وعلى هذا، فقد تأثر أداء الاقتصاد المحلي بانخفاض أسعار النفط منذ نهاية عام 2014 وحتى عام 2016، تمثل ذلك

[1]– صندوق النقد الدولي، مستجدات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2018.

في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي وانكماش الناتج المحلي الإجمالي المقوم بأسعار السوق الجارية خلال الأعوام من 2014 حتى عام 2016، صاحب ذلك تراجع ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية (انخفاض بنحو 43% خلال عام 2015 وبنحو 14% خلال عام 2016) مما أدى إلى تحقيق عجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2016 للمرة الأولى منذ عقود (بنحو 1.5 مليار دينار)[2].

كما ظهر ذلك التأثر أيضاً في تراجع قيمة الإيرادات العامة نتيجة لتراجع العوائد النفطية خلال هذه الفترة، الأمر الذي ترتب عليه لجوء الحكومة الكويتية وللمرة الأولى إلى الاقتراض الخارجي في عام 2017، واصدار سندات خزانة دولية بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي لسد العجز في الميزانية العامة للدولة[3]. وقد فرضت هذه التطورات على الحكومة الكويتية الاتجاه نحو إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، التي تهدف إلى تحقيق المزيد من التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمحرك رئيسي للاقتصاد، واعتبرت الحكومة مثل هذه الظروف فرصة لإجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الكويتي، فقد تم تدشين خطة التنمية الوطنية لرؤية دولة الكويت بحلول عام 2035 "**كويت جديدة**" التي تهدف إلى تحقيق اقتصاد متنوع مزدهر ومستدام، وذلك من خلال سبعة ركائز أساسية تستهدف جعل الكويت مركزاً إقليمياً رائداً مالي وتجاري وثقافي ومؤسسي

رؤية الكويت الجديدة:

"تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار، يقوم فيه القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي، وتشجع فيه روح المنافسة وترفع كفاءة الإنتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم، وترسخ القيم وتحافظ على الهوية الاجتماعية وتحقق التنمية البشرية والتنمية المتوازنة، وتوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة".

سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه.

[2]- بنك الكويت المركزي (التقرير الاقتصادي 2017)، والإدارة المركزية للإحصاء (إحصاءات التجارة الخارجية 2017).

[3]- بنك الكويت المركزي، تقرير الاستقرار المالي 2017.

وذلك بحلول عام 2035[4]. وقد قامت الحكومة بالعديد من الإجراءات التي تهدف إلى تخفيض الدعم عن بعض السلع ولاسيما أسعار الوقود، وقامت برفع الرسوم على بعض الخدمات الحكومية بغرض تنويع الإيرادات العامة والحد من الاعتماد كلياً على الإيرادات النفطية.

وازاء هذه التطورات، حقق الاقتصاد الكويتي معدلات متواضعة للنمو الاقتصادي (معدلات التغير في الناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالأسعار الثابتة) خلال السنوات الخمس الأخيرة، وتحديداً خلال الفترة من عام 2013 وحتى عام 2017. وتشير الإحصاءات فيما يتعلق بتطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية (بالأسعار الثابتة) لدولة الكويت خلال الفترة (2013 – 2017) إلى تراجع معدلات النمو في ذلك الناتج من نمو بمعدل إيجابي بلغ 2.9% خلال عام 2016 إلى انكماش بنحو 3.5% خلال عام 2017، وذلك مقارنةً بنمو بلغ معدله 0.6% لعام 2015 ونحو 0.5% لعام 2014 ونحو 1.1% لعام 2013 (شكل 1). ومن جانب آخر، أشارت الإحصاءات الأولية (الربع السنوية) الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدولة الكويت قد حقق نمواً بمعدل 1.6% على أساس سنوي مقارنة مع الربع المناظر من العام 2017.

شكل 1: تطور معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لدولة الكويت (%)

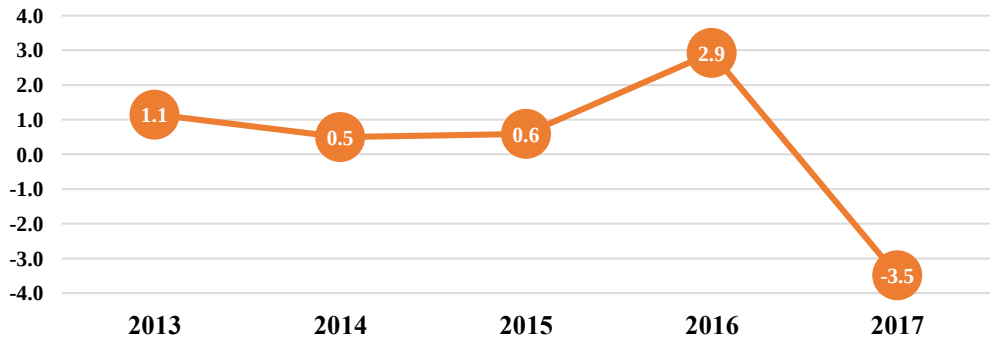

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

[4]- الموقع الإلكتروني "كويت جديدة" http://www.newkuwait.gov.kw.

ويمكن ارجاع انكماش الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) خلال عام 2017 نتيجة التطورات التي شهدها كل من الناتج المحلي لكل من القطاع النفطي والقطاع غير النفطي خلال العام المذكور (شكل 2). وفي هذا الشأن، سجل الناتج المحلي للقطاع النفطي انكماشاً بمعدل 7.1% بعد أن حقق نمواً ايجابياً بمعدل 3.9% خلال عام 2016، وذلك نتيجة لانخفاض حجم الإنتاج النفطي الخام وفقاً لاتفاق منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) في عام 2016 الذي ترتب عليه تخفيض الانتاج النفطي للدول الأعضاء بغرض إعادة التوزان للسوق النفطية. أما القطاع غير النفطي، فقد سجل نمواً ايجابياً بمعدل 2.2% خلال عام 2017 بعد أن نما بمعدل 1.6% خلال عام 2016، وبمعدل 0.4% خلال عام 2015.

شكل 2: تطور النمو في الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة) بحسب القطاعات (نفطي وغير نفطي) (%)

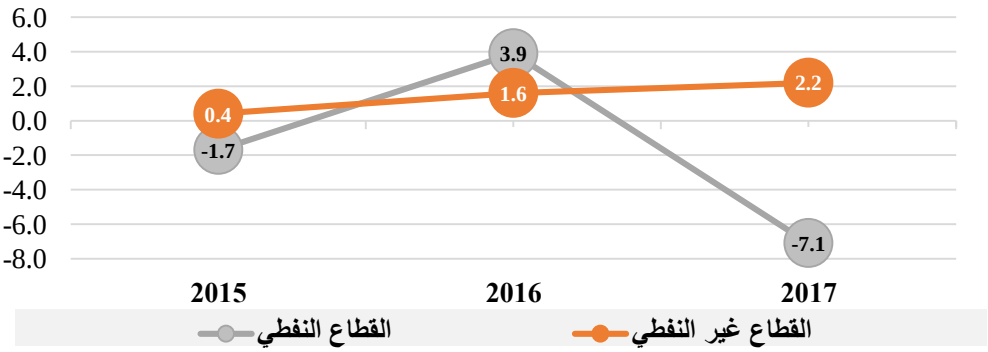

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يتعلق بتطورات الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (الأسعار الاسمية) لدولة الكويت، فتشير البيانات إلى أن قيمة ذلك الناتج قد بلغت نحو 36.3 مليار دينار خلال عام 2017 مسجلة ارتفاعاً بنحو 9.7% مقارنة بالعام السابق البالغة نحو 33.1 مليار دينار (شكل 3). ويرجع ذلك الارتفاع بشكل أساسي إلى النمو المحقق في قيمة الناتج المحلي للقطاع النفطي بما يعادل نحو 19.1% فيما بين العامين المذكورين. أما القطاعات الأخرى غير النفطية فقد حققت نمواً ايجابياً بنسبة 3% خلال العام 2017 مقارنةً بالعام السابق له.

شكل 3: الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لدولة الكويت (مليار دينار)

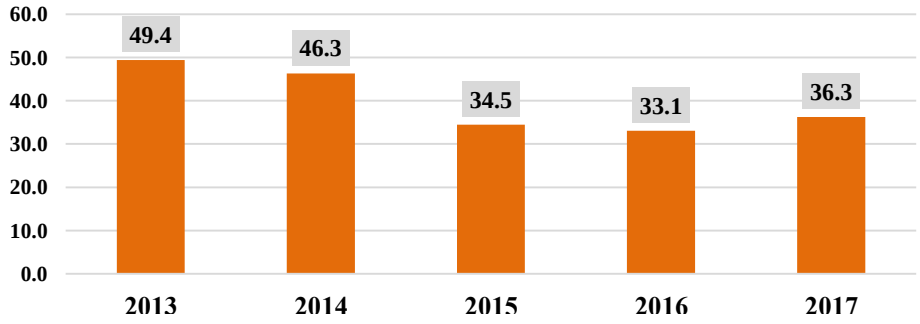

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وبالنسبة لهيكل الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية، فيلاحظ من الشكل (4) استحواذ الناتج المحلي لأنشطة "**استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات ذات الصلة**" على ما يقارب 42.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2017، يليه قطاع "**خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية**" بنسبة 24.6%، ثم الأنشطة المتعلقة "**بالوساطة والتأمين**" بنصيب نسبي 10.0%، ثم "**الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية**" بنسبة 9.9%، ثم أنشطة "**النقل والتخزين والمواصلات**" بنسبة 7.0%، ثم الأنشطة المتضمنة في "**الصناعات التحويلية**" (بما فيها صناعة المنتجات النفطية المكررة) بنسبة 7.0%.

شكل 4: الهيكل النسبي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لعام 2017 (%)

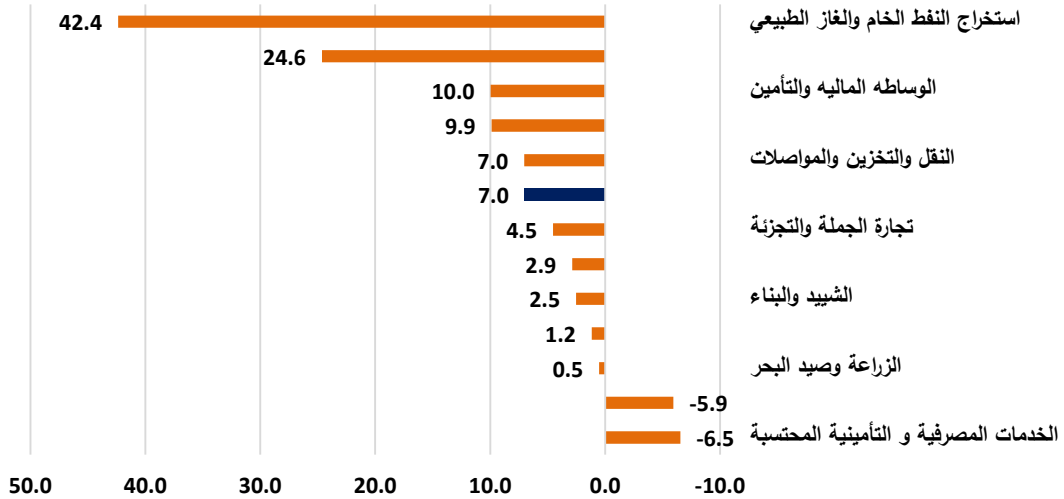

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

هذا، ويرتبط النمو في الناتج المحلي للقطاع النفطي بشكل أساسي بتطورات الأسعار العالمية للنفط، حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعاً نسبياً خلال عام 2017 مستعيدة تعافيها منذ سلسلة الانخفاضات التي بدأت منذ نهاية عام 2014. وفي هذا السياق، تراجعت الأسعار العالمية للنفط من أعلى مستوياته البالغة نحو 109 دولارات للبرميل (متوسط سلة نفوط أوبك) خلال عام 2012 إلى أدنى مستوياته المسجلة خلال عام 2016 البالغة نحو 41 دولاراً للبرميل. وخلال عام 2017، ارتفع متوسط سلة نفوط أوبك ليصل إلى نحو 52 دولار للبرميل ونحو 70 دولار لمتوسط الفترة من يناير إلى سبتمبر 2018 (شكل 5). وفي ذات الاتجاه، سجل متوسط سعر برميل النفط الكويتي التصديري تعافياً نسبياً خلال عام 2017 ليبلغ نحو 51.6 دولار للبرميل مقابل نحو 39.4 دولار للبرميل خلال عام 2016[5].

شكل 5: تطور متوسط سعر سلة نفوط أوبك (دولاراً للبرميل)

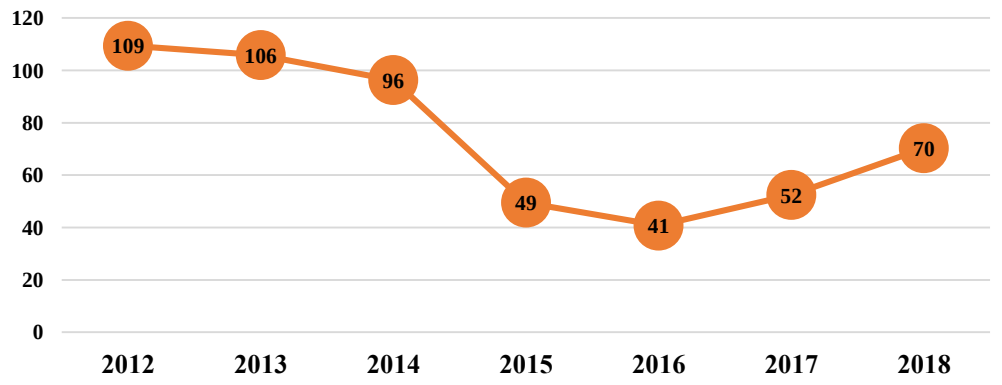

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك).

عام 2018 (متوسط السعر خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر 2018)

وبالنسبة للقطاع الصناعي ومساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت، فتشير الإحصاءات إلى أن قيمة الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية لهذا القطاع بشقيه الاستخراجي

[5]- بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي لعام 2017، والنشرة الإحصائية الفصلية يناير-مارس 2018.

والتحويلي قد ساهمت بما يقارب 49% خلال عام 2017 من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو 46% للعام 2016، ونمت قيمته بنحو 17.6% لتبلغ نحو 17.9 مليار دينار خلال عام 2017 مقابل نحو 15.2 مليار دينار للعام السابق. وجاء هذا النمو نتيجة نمو الصناعات الاستخراجية (التي تشكل نحو 42% من الناتج المحلي الإجمالي أو نحو 86% من قيمة الناتج المحلي للقطاع الصناعي) بنحو 19.7% ونمو الصناعات التحويلية بنحو 6.6% خلال العام المشار إليه (جدول 1، وشكل 6).

جدول 1: الناتج المحلي الإجمالي بحسب الأنشطة الاقتصادية (مليون دينار)

البيان	2015	2016	2017
الصناعات الاستخراجية	14884	12835	15364
الصناعات التحويلية	2405	2381	2537
إجمالي القطاع الصناعي	17289	15216	17901

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

شكل 6: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لعام 2017

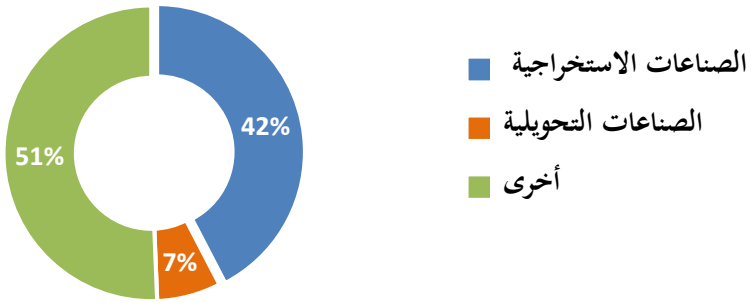

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي **بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، فتشير الإحصاءات في الشكل التالي (شكل 7) إلى أنه خلال عام 2016 تبلغ هذه النسبة أعلاها في دولة الكويت بنسبة 46.3% (من ضمنها 38.9% للصناعات

الاستخراجية)، ثم دولة قطر بنسبة 39.3% (من ضمنها 30.3% للصناعات الاستخراجية)، ثم سلطنة عُمان بنسبة 36.5% (من ضمنها 28.0% للصناعات الاستخراجية)، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 35.5% (من ضمنها 22.5% للصناعات الاستخراجية)، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 30.7% (من ضمنها 20.4% للصناعات الاستخراجية)، وأخيراً مملكة البحرين بنسبة 28.8% (من ضمنها 12.0% للصناعات الاستخراجية). ومن الملاحظ تدني مرتبة الكويت من بين دول المجلس من حيث مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.4%.

شكل 7: المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 (%)

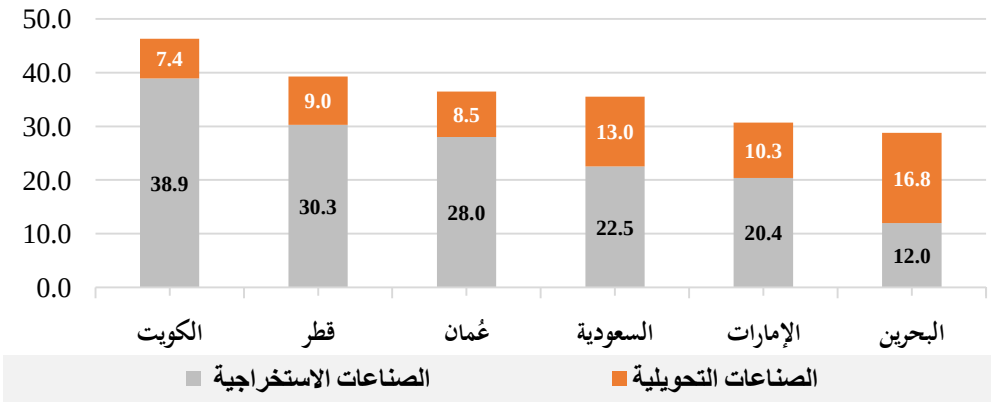

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017.

وباستعراض **هيكل الصناعات التحويلية** بحسب الصناعات المختلفة، فتوضح البيانات كما في الشكل التالي (شكل 8) أن قيمة الناتج المحلي لأهم عشر صناعات تحويلية تشكل نحو 91% من قيمة الصناعات التحويلية خلال عام 2017. وتأتي "**صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي**" في مقدمة تلك الصناعات بقيمة 925 مليون دينار وتساهم بنحو 36% من قيمة ناتج الصناعات التحويلية، يلي ذلك صناعة "**صناعة المواد والمنتجات الكيماوية**" بقيمة 637 مليون دينار وبنسبة 25%، ثم صناعة "**صناعة المنتجات الغذائية**

والمشروبات" بقيمة 198 مليون دينار وبنسبة 8% من الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية خلال العام المشار إليه.

شكل 8: المساهمة النسبية لأهم الصناعات في قطاع الصناعات التحويلية لعام 2017 (%)

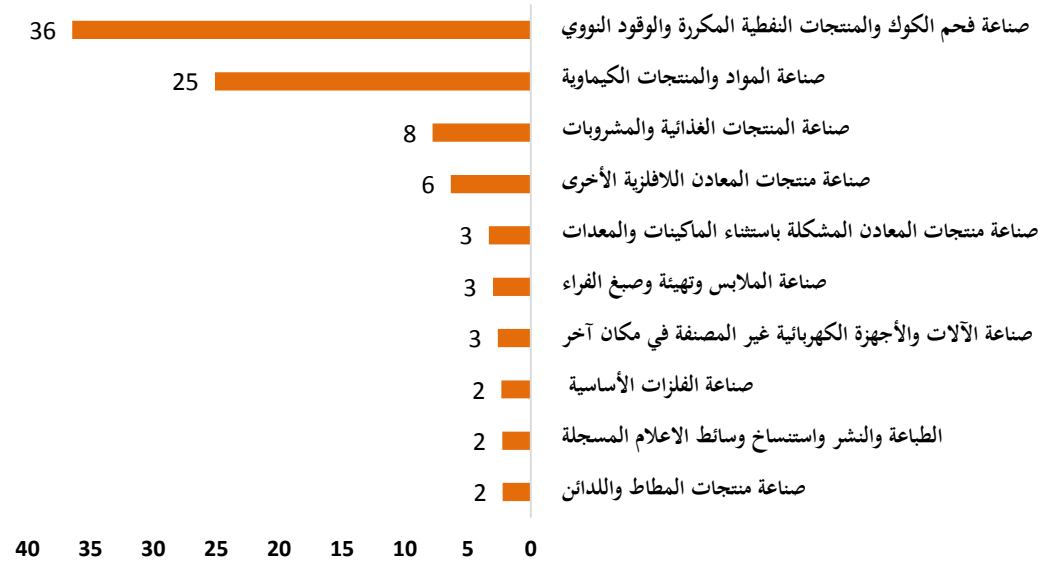

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ومن جانب آخر، لم يشهد الاقتصاد الكويتي ضغوطاً تضخمية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وكما هو موضح في الشكل التالي (شكل 9) فقد سجل معدل التضخم المحتسب وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين تباطؤاً خلال عام 2017 ليسجل حوالي 1.5% مقابل حوالي 3.5% خلال عام 2016 وحوالي 3.7% خلال عام 2015. وقد واصل هذا المعدل تراجعه خلال عام 2018 ليسجل نحو 0.6% خلال عام 2018 مقارنةً بعام 2017. وخلال الفترة من عام 2013 حتى عام 2018، سجل متوسط معدل التضخم نحو 2.5% سنوياً مما يشير إلى أن الاقتصاد الكويتي لم يشهد ضغوطاً تضخمية خلال السنوات الأخيرة. ويعود تراجع معدلات التضخم خلال عامي 2017 و2018 بشكل أساسي إلى تراجع معدلات التضخم المسجل في بند خدمات المسكن ضمن بنود الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك والذي يشكل وزنه النسبي نحو ثلث الأوزان الترجيحية في سلة المستهلكين، حيث انخفضت أسعار هذا البند بما يقارب

0.4% خلال عام 2017 بعد أن سجل ارتفاعات بمعدل 6.2% و6.1% خلال عامي 2016 و2015 على الترتيب.

شكل 9: معدلات التضخم المحلية (%)

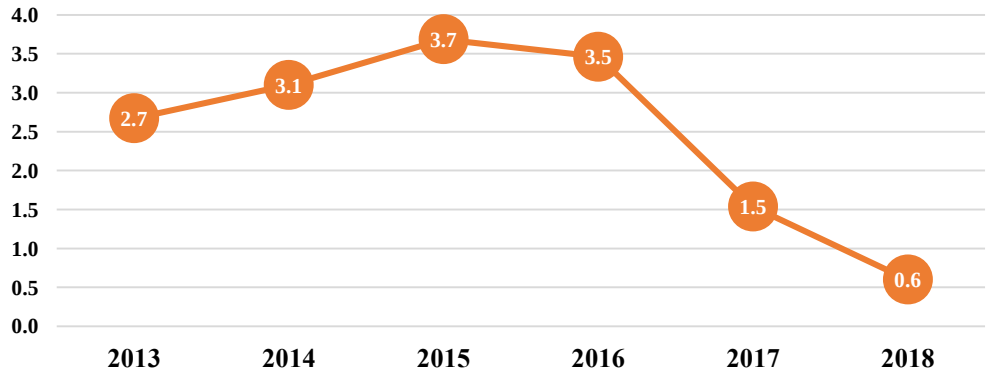

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ثانياً: القطاع المالي والمصرفي

شكلت التطورات الاقتصادية خلال فترة انخفاض الأسعار العالمية للنفط منذ عام 2014 إضافة إلى السياسات النقدية العالمية وتحديداً رفع أسعار الفائدة الأمريكية عوامل هامة في التطورات التي ألمت بالقطاع المصرفي بل والسياسات النقدية في دولة الكويت. ومع ذلك، ووفقاً للمؤشرات النقدية والمصرفية الرئيسية، يمكن القول بأن النظام المصرفي الكويتي رغم تأثره بالتطورات سالفة الذكر، إلا أنه قد حافظ على أدائه بمعدلات جيدة خلال هذه الفترة إلى الدرجة التي يمكن القول بأن هذا القطاع قد نجح في تحمل هذه الضغوط، وذلك بفضل السياسات النقدية التي تتبناها السلطة النقدية ممثلة في بنك الكويت المركزي. ولا شك بأن هذه السياسات قد حافظت على استقرار النظام المصرفي والنقدي والمالي بشكل عام. وفي هذا السياق، حافظت العملة الوطنية على استقراها النسبي مقابل العملات الأخرى، واستمر نمو السيولة المحلية بمعدلات جيدة، إضافة إلى نمو الائتمان المحلي رغم تباطؤه النسبي، كما نمت الودائع وأرباح البنوك أيضاً بمعدلات جيدة.

وجدير بالذكر أن القطاع المالي والمصرفي لدولة الكويت يتكون من البنوك المحلية وفروع البنوك الأجنبية التي بلغ عددها في نهاية شهر يوليو لعام 2018 عدد 23 بنكاً (منها 5 بنوك تجارية و 6 بنوك إسلامية و 11 فرعاً لبنوك أجنبية، وبنك واحد متخصص هو بنك الكويت الصناعي)، إضافة إلى شركات الاستثمار التي بلغ عددها نحو 61 شركة استثمارية (منها 26 شركة استثمارية تقليدية، و 35 شركة استثمارية إسلامية)، وشركات الصرافة التي بلغ عددها 42 شركة صرافة، وصناديق الاستثمار التي بلغ عددها 106 صندوق (منها 52 صندوق استثمار تقليدي، و54 صندوق استثمار إسلامي)، وشركة تمويل إسلامية[6].

نمت السيولة المحلية بمعدلات أعلى من معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من عام 2013 حتى عام 2017.

وفيما يتعلق بتطورات الاوضاع النقدية بدولة الكويت، فقد سجل **إجمالي السيولة المحلية (المعروض النقدي) نمواً** قوياً بمعدل 10.0% في عام 2013 تزامناً مع الطفرة الحاصلة في الأسعار العالمية للنفط كما هو موضح في الشكل التالي (شكل 10). وفي عام 2014، ومع تراجع أسعار النفط وتباطؤ النشاط الاقتصادي، تباطأ نمو السيولة المحلية ليبلغ معدلها 3.4%، ثم بلغ أدنى مستوياته في عام 2015 مصاحبًا لأدنى مستويات أسعار النفط. ومع التعافي النسبي في أسعار النفط والنشاط الاقتصادي بدء من عام 2017، تحسنت السيولة المحلية لتنمو بمعدل 3.8% في عام 2017 ليستمر ذلك التحسن وتنمو بمعدل 5.7% في يوليو 2018 (على أساس سنوي). وبوجه عام، بلغ متوسط معدل نمو السيولة المحلية نحو 4.5% خلال السنوات الخمس من عام 2013 حتى عام 2017، وهي معدلات أعلى في المتوسط من معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة ذاتها[7].

---

[6]- بنك الكويت المركزي، النشرة النقدية الشهرية يوليو 2018.

[7]- بنك الكويت المركزي، الإحصائية النقدية الشهرية يوليو 2018، والنشرة الإحصائية الفصلية يناير-مارس 2018.

شكل 10: معدلات نمو السيولة المحلية (M2) (%)

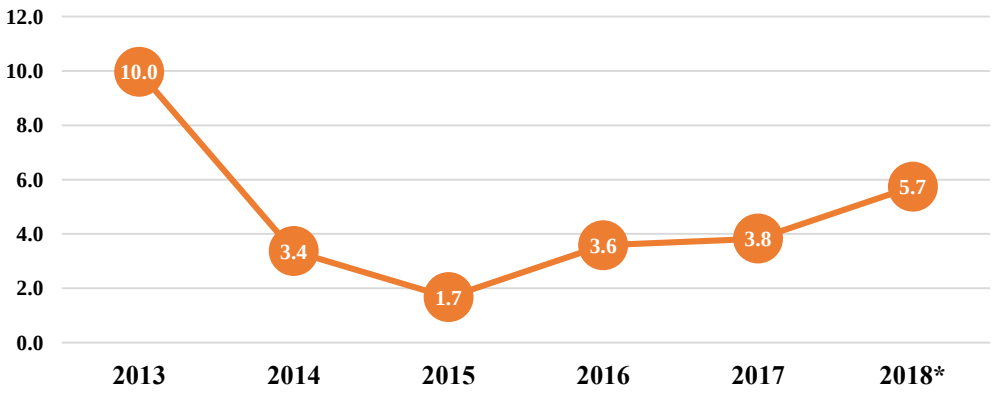

المصدر: بنك الكويت المركزي.

*يوليو 2018.

أما فيما يخص **أسعار الفائدة المحلية**، فقد قام بنك الكويت المركزي بتحريك سعر الخصم (سعر فائدة بنك الكويت المركزي) خلال الفترة الأخيرة تزامناً مع ارتفاع معدلات الفائدة الأمريكية، حيث قام البنك المركزي برفع سعر الخصم في ديسمبر 2016 بما مقداره 0.25 نقطة مئوية، ثم قام مرة أخرى برفع سعر الخصم في مارس 2017 بمقدار ربع نقطة مئوية ليصل إلى 2.75%، ثم قام برفعه مرة أخرى في مارس 2018 بمقدار ربع نقطة مئوية ليصل إلى 3.0%. وبالنسبة **لسعر صرف الدينار الكويتي** مقابل العملات الرئيسية، فقد بلغ متوسط سعر الدولار الأمريكي نحو 303 فلس في يوليو 2018، مقابل نحو 282 فلس للدولار في نهاية عام 2013[8].

وعلى مستوى **الودائع المحلية**، سجلت تلك الودائع نمواً بمعدلات سنوية متباطئة بعد عام 2013 الذي حققت فيه نمواً بمعدل 8.8%، ثم نمت خلال السنوات اللاحقة بمعدلات تدور حول 3.7%. وكذلك **الائتمان المحلي** الذي حقق نمواً بمعدل 7.9% خلال عام 2013، ثم تباطأ نموه خلال السنوات التالية لتدور حول 4.7%[9].

[8]- بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي لعام 2017، والنشرة الإحصائية الفصلية يناير-مارس 2018.

[9]- بنك الكويت المركزي، الإحصائية النقدية الشهرية يوليو 2018، والنشرة الإحصائية الفصلية يناير-مارس 2018.

ويشير الشكل التالي (شكل 11) إلى هيكل التوزيع القطاعي للائتمان المحلي، حيث أن أرصدة **القروض الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة** قد أخذت في الارتفاع منذ عام 2013 حتى عام 2015 برصيد 2036 مليون دينار، ثم بدأت مرة أخرى في التراجع خلال عامي 2016 و2017 الذي سجلت فيه هذه الأرصدة نحو 1876 مليون دينار، ولذلك فقد تراجعت مساهمة أرصدة القروض الائتمانية الممنوحة لقطاع الصناعة من نحو 6.1% في عام 2013 إلى نحو 5.3% لعام 2017 والربع الأول لعام 2018.

شكل 11: القروض الائتمانية لقطاع الصناعة **مليون دينار**

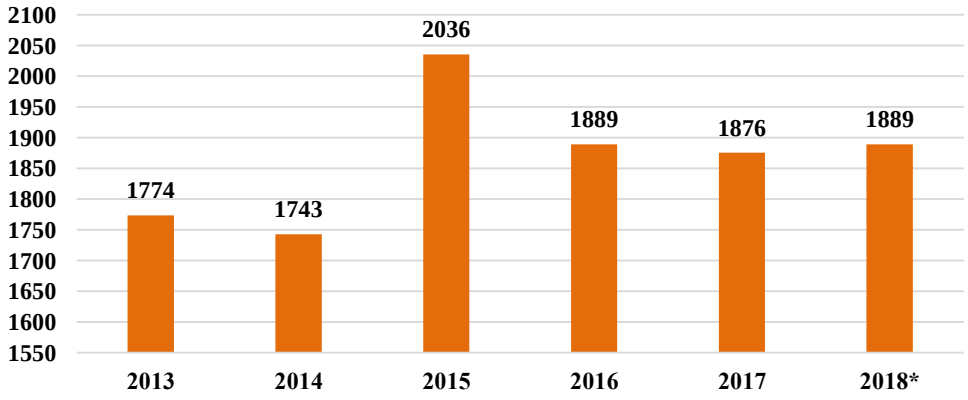

المصدر: بنك الكويت المركزي.

*الربع الأول لعام 2018.

ثالثاً: المالية العامة

يختص هذا الجزء بإلقاء نظرة سريعة على تطورات المالية العامة لحكومة دولة الكويت، وتحديداً فيما يتعلق بالإيرادات العامة والمصروفات العامة للدولة. وفي هذا الجانب، فإن حصيلة الإيرادات العامة للدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسعار العالمية للنفط، حيث شكلت الإيرادات النفطية ما يقارب من نحو 89% من إجمالي الإيرادات الحكومية لدولة الكويت خلال العام المالي 2017/16.

وتشير البيانات كما في الجدول (2) إلى استمرار تحقيق الميزانية العامة للدولة فائضاً حتى عام 2015/2014، ثم حققت عجزا كلياً يقدر بنحو 4612 مليون دينار خلال العام 2016/2015 تأثراً بتراجع الإيرادات الإجمالية نتيجة تراجع الإيرادات النفطية مع انخفاض الأسعار العالمية للنفط. وقد بلغت الإيرادات العامة لدولة الكويت نحو 13100 مليون دينار خلال السنة المالية 2017/2016 مقابل مصروفات تقدر بنحو 17708 مليون دينار، لتحقق بذلك الميزانية العامة عجزاً بقيمة 4608 مليون دينار. وبالنسبة للموازنة المعتمدة للسنة المالية 2018/2017، فإن الإيرادات العامة تقدر بنحو 13344 مليون دينار مقابل مصروفات تقدر بنحو 19900 مليون دينار، ليبلغ العجز المقدر نحو 6556 مليون دينار، وذلك قبل احتساب المبالغ المقتطعة لصندوق احتياطي الأجيال القادمة[10].

جدول 2: الميزانية العامة للدولة **(مليون دينار)**

السنة المالية	الإيرادات العامة	المصروفات العامة	الفائض/ العجز
2013/12	32009	19042	12966
2014/13	31811	18903	12908
2015/14	24926	21416	3510
2016/15	13634	18246	-4612
2017/16	13100	17708	-4608
2018/17 (موازنة معتمدة)	13344	19900	-6556

المصدر: بنك الكويت المركزي عن وزارة المالية.

رابعاً: المعاملات الخارجية

يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محلياً إلى دول أخرى على هيئة صادرات، ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات، ويترتب على هذا التعامل حدوث حركة لرؤوس الأموال بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي. وتظهر

[10]- بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي لعام 2017، والنشرة الإحصائية الفصلية يناير-مارس 2018.

هذه التعاملات بين الدولة والعالم الخارجي في نهاية كل فترة زمنية غالبا ما تكون سنة في ميزان المدفوعات الذي يضم كل من الميزان السلعي والخدمي والرأسمالي والحساب المالي. ويمثل الميزان السلعي جانبا مهمًا من ميزان المدفوعات، حيث يظهر الفارق الحسابي بين قيمة الصادرات السلعية من الدولة للعالم الخارجي وبين قيمة الواردات السلعية لتلك الدولة من العالم الخارجي.

وتشير الإحصاءات كما في الجدول (3) إلى أن دولة الكويت قد حققت فائضاً في ميزانها السلعي خلال الأعوام الخمس الأخيرة (2013-2017)، إلا أن ذلك الفائض قد تراجع بشكل ملحوظ بدءً من عام 2014 تزامناً مع تراجع الأسعار العالمية للنفط. وقد بلغت قيمة ذلك الفائض نحو 4672 مليون دينار خلال عام 2016 مسجلا انخفاض بنسبة 33% مقارنة بالعام 2015. ومع ذلك ارتفع فائض الميزان السلعي بنسبة 38% خلال عام 2017، وبلغت قيمة الصادرات السلعية نحو 16659 مليون دينار خلال عام 2017، وتساهم الصادرات النفطية بنحو 90% من إجمالي الصادرات، فيما بلغت قيمة الواردات السلعية نحو 10191 مليون دينار خلال العام 2017.

جدول 3: الميزان السلعي لدولة الكويت **(مليون دينار)**

البيان	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان السلعي
2013	32363	8309	24055
2014	28637	8829	19807
2015	16280	9316	6964
2016	13977	9304	4672
2017	16659	10191	6468

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ونتيجة لتأثر الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت بتطورات الميزان السلعي بشكل أساسي، فقد حقق الحساب عجزاً للمرة الأولى منذ سنوات خلال عام 2016 بقيمة 1.5 مليار دينار (شكل 12)، وذلك نتيجة لانخفاض فائض الميزان السلعي خلال العام المذكور، وبلغت

قيمة ذلك الفائض نحو 19.9 مليون دينار خلال عام 2013. ومع التحسن النسبي في الأسعار العالمية للنفط في عام 2017، وارتفاع فائض الميزان السلعي، سجل الحساب الجاري فائضاً بقيمة 2.2 مليار دينار وبما يعادل نحو 5.9% للناتج المحلي الإجمالي مقدراً بالأسعار الجارية. أما على مستوى ميزان المدفوعات ككل، فقد حقق ذلك الميزان فائضاً كليا بلغت قيمته نحو 569 مليون دينار لعام 2017 مقابل نحو 960 مليون دينار لعام 2016[11].

شكل 12: الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت **(مليار دينار)**

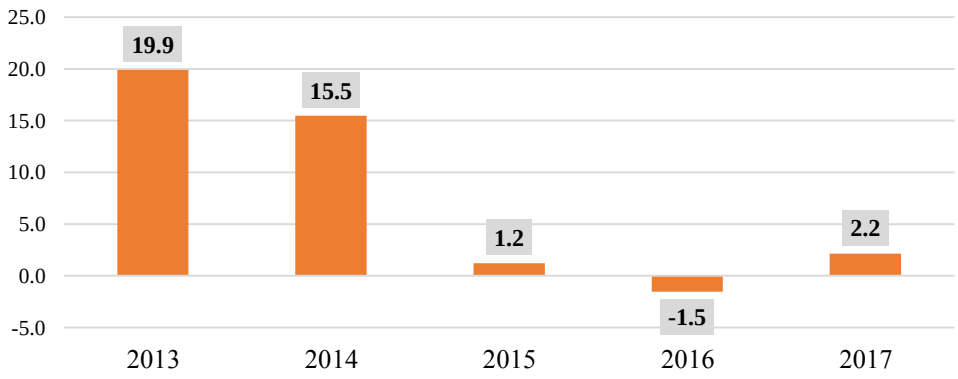

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تظهر المؤشرات السابقة التي تناولت تطور أداء الاقتصادي الكويتي خلال السنوات الخمس الأخيرة مدى تأثر الاقتصاد المحلي بأزمة انخفاض الأسعار العالمية للنفط التي بدأت منذ أواخر عام 2014 واستمرت حتى عام 2016. ورغم أن دولة الكويت تتمتع بوجود احتياطيات كبيرة تشكل مصدات مالية في أوقات الأزمات، إلا أن هذه المؤشرات تظهر أيضاً مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي أوحد، ومدى الحاجة إلى الإسراع بعملية التنويع الاقتصادي.

[11]- بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي لعام 2017، والنشرة الإحصائية الفصلية يناير-مارس 2018.

خامساً: الإطار العام النظري لبناء المؤشرات الأساسية للمسح

إن توفير المعلومات والمؤشرات المساعدة لمتخذي السياسات الصناعية يتطلب بناء إطار عام لمجموعة من المؤشرات المختلفة لتقييم أداء القطاع الصناعي في دولة الكويت، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات الدولية المستخدمة لهذا الغرض، وكذلك استناداً إلى نتائج المسح الصناعي الميداني لعام 2018. ويعتمد الاطار العام المستخدم في تقييم أداء القطاع الصناعي في دولة الكويت على تحليل المؤشرات الرئيسية المستنبطة من نتائج المسح الصناعي الميداني لعام 2018 وذلك من خلال إبراز أوجه القوة والضعف المختلفة للأنشطة الصناعية، وتحليل العوائد والتكاليف من خلال إجراء **التحليل الرباعي أو ما يعرف بتحليل (SWOT)** الذي يبين مظاهر القوة والضعف إضافة إلى الفرص والتهديدات على مستوى الأنشطة الصناعية المختلفة وعلى المستوى القطاعي ككل، وصولاً إلى استنتاجات وتوصيات تدعم صانعي القرار بما يسهم في تطوير النشاط الصناعي في دولة الكويت، وبما يعزز نمو القيمة المضافة الصناعية بوجه عام.

وجدير بالذكر أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تعتمد في تقييمها للقطاع الصناعي عبر الدول، وفقاً لتقارير التنمية الصناعية التي تصدر بشكل دوري عن المنظمة، على مؤشر قياس الأداء الصناعي التنافسي (Competitive Industrial Performance) لإقامة معايير مرجعية للأداء الصناعي. ويشمل المؤشر ثمانية مؤشرات فرعية تم تقسيمها إلى ستة أبعاد على النحو التالي[12]:

- القدرات الصناعية: وتقاس بمتوسط القيمة المضافة الصناعية للفرد.
- قدرات الصادرات المصنعة: وتقاس بمتوسط الصادرات المصنعة للفرد.
- الأثر على القيمة المضافة الصناعية عالمياً: وتقاس بنصيب الاقتصاد في القيمة المضافة الصناعية عالمياً.

[12]– منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية لعام 2011: كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة من أجل تكوين مستدام للثروة.

- الأثر على تجارة المصنوعات العالمية: وتقاس بنصيب الاقتصاد في الصادرات المصنعة العالمية.
- كثافة التصنيع: وتقاس بمتوسط نصيب القيمة المضافة الصناعية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وأنشطة التكنولوجيا المتوسطة والمتطورة في القيمة المضافة الصناعية.
- جودة الصادرات: وتقاس بمتوسط نصيب الصادرات المصنعة في إجمالي الصادرات والمنتجات متوسطة وعالية التكنولوجيا في الصادرات المصنعة.

إن القدرة على تطوير الانتاج الصناعي يتوقف على عدة عوامل يجب التركيز عليها (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، 1993)، حيث تشمل تلك المعايير توافر الموارد الاقتصادية، ورأس المال المطلوب، والأهمية الاستراتيجية، وحجم العمالة في القطاع، والعائد المتوقع بمختلف مجالاته، والصعوبات التي تواجه المنشأة، ومدى القدرة على التصدير واحلال الواردات، والتأثير على الموازنة العامة للدولة. والتالي هو مختصر لتلك العوامل المؤثرة على تطوير الانتاج الصناعي:

- مدى توفر عناصر الإنتاج للمنشأة، ومقدار استفادتها من المميزات النسبية التي تتمتع بها دولة الكويت مثل النفط والغاز.
- حجم رأس المال المطلوب، والتأكيد على الاستثمار في أصول عينية.
- الأهمية الاستراتيجية للمنشأة (من حيث توسيع القاعدة الإنتاجية في القطاع الصناعي، وقوة درجة تشابك المنشأة مع المنشآت الأخرى).
- حجم العمالة الوافدة المطلوبة في المنشأة، ومدى توفر فرص العمل الممكنة للكويتيين في المديين القصير والطويل.
- العائد الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في المنشأة، ويحدد عن طريق دراسة الجدوى الاقتصادية للمنشأة قبل إقرار البدء في التنفيذ.
- المخاطر التجارية وغير التجارية المرتبطة بالمنشأة الصناعية.
- إمكانية إحلال الواردات والقدرة على التصدير.
- إمكانية فتح أسواق جديدة في بلد الشريك الأجنبي.
- مدى المساهمة في تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة.

إن بناء **مؤشرات اقتصادية واحصائية** مطلوبة لتقييم الأداء الصناعي بالدولة يعتمد بحد كبير على **أهمية** تلك المؤشرات في الاقتصاد الوطني، وتلك الأهمية مستمدة بشكل أساسي من **المعايير** الموضوعية الخاصة بتحليل أداء القطاع الصناعي، لذلك فالشكل التالي (شكل13) يلخص الارتباط بين المعايير والمؤشرات والاهمية:

شكل 13: بناء مؤشرات اقتصادية وصناعية لتقييم الأداء الصناعي

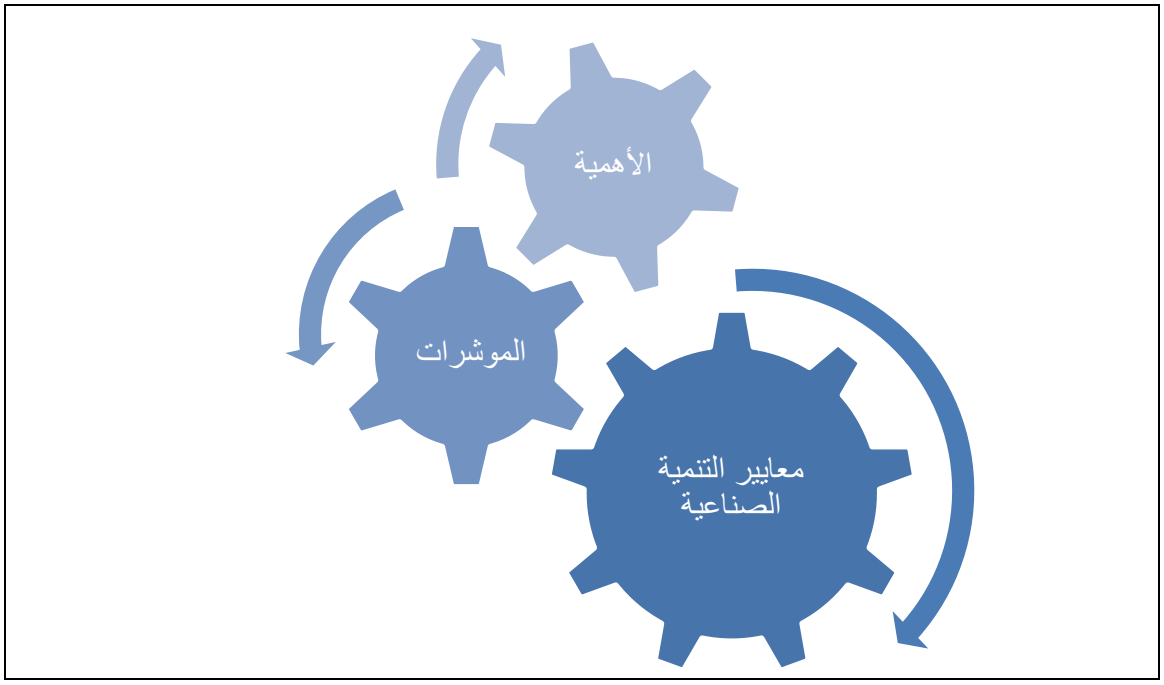

سادساً: مؤشرات الأداء الصناعي الأساسية للمسح الميداني الصناعي 2018

إن وضع رؤية واقعية لأداء وتنمية القطاع الصناعي يعتمد بشكل كبير على مدى توافر بيانات وأرقام إحصائية ميدانية ومكتبية، وعلى هذا الأساس فإن بناء المؤشرات الاقتصادية والإحصائية في القطاع الصناعي يأخذ من المعايير الموضوعية الخاصة بتنمية وتطوير القطاع الصناعي أساس لها، حيث أشارت الدراسات السابقة إلى وجود معايير عدة تحدد التطور في القطاع الصناعي وتنميته، اعتماداً على مدى توفرها بشكل واقعي وليس نظري في الدولة، وعلى سهولة الحصول على بيانات تدعم قياسها، والشكل (14) يوجز المعايير الرئيسية لتقييم أداء القطاع الصناعي:

شكل 14: المعايير الاقتصادية والصناعية الأساسية لتقييم الأداء الصناعي

أولاً: معيار الأهمية الاستراتيجية

تكمن أهمية هذا المعيار في تحديد مدى الأهمية الاستراتيجية للصناعة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ومساسها بالأمن الوطني، ويتم تصنيف هذه الصناعات علي أساس أنها ذات عائد اجتماعي عالي، وتشبع الحاجات الأساسية للسكان، ويضم هذا المعيار مؤشرين أساسين:

أهم المؤشرات	الأهمية
1- حجم الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية	تصنف هذه الصناعات علي أساس أنها ذات عائد اجتماعي عالي، وتشبع الحاجات الأساسية للسكان.
2- حجم صناعات ذات طابع تصديري	يدعم توجهات الدولة الخاصة بإحلال الواردات والاعتماد علي الصناعات الوطنية في تلبية الطلب المحلي علي السلع والخدمات.

ثانياً: معيار التنمية الصناعية

يهدف هذا المعيار إلى ترشيد وتخطيط الاستثمار، وتتضح أهميته في المحافظة على المواد الأولية التي تدخل في الإنتاج بصورة رئيسية. هذا وتبرز مؤشرات هذا المعيار أهمية العلاقات التشابكية وأهمية كبر حجم المشروع حتى يصل إلى الحجم الأمثل للمشروع، كما يوضح أهمية دراسات الجدوى المالية والفنية والتسويقية. ويضم هذا المعيار مجموعة من المؤشرات على النحو التالي:

أهم المؤشرات	الأهمية
معايير تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الكلي:	
1- الاستخدام الأمثل للمصادر المتاحة	تتضح أهمية هذا المعيار في المحافظة علي المواد الأولية النادرة (scarcity Of raw materials) التي تمتلكها دولة الكويت، وخصوصاً المواد الأولية (ماعدا النفط والغاز الطبيعي) التي تدخل في الإنتاج بصورة رئيسية.
2- العلاقات التشابكية	تبرز أهمية العلاقات التشابكية الأمامية أو حتى الخلفية في تنشيطها للصناعات القائمة وزيادة الطلب على منتجاتها من خلال قدرتها على الانتشار واتساع مجالات التنمية الصناعية، مما يحقق التكامل بين السلاسل المختلفة ويؤدي للمزيد من علاقات الترابط الصناعي.
3- اقتصاديات الحجم (كبر حجم المشروع)	تبرز أهمية هذا المؤشر كون كلما زاد حجم المشروع كلما استطاعت إدارة المشروع من خفض تكاليف إنتاج الوحدة الواحدة من المنتجات النهائية إلى الحد الذي تتساوى عنده التكلفة الحدية مع التكلفة المتوسطة، وهو ما يعرف بالحجم الأمثل للمشروع، مما يعني زيادة قدرة المشروعات الكبيرة علي التنافس في السوق الخارجي وتصدير منتجاتها إلى الخارج.
4- القيمة المضافة للمشروع الصناعي	يعكس مصطلح القيمة المضافة المساهمة النسبية الأولية الداخلة في الإنتاج الصناعي (المنتج النهائي) فائدة وأجراً وريعاً وأرباحاً.
5- العمالة الوطنية المستخدمة	أهمية هذا المؤشر تكمن في ضرورة تشجيع المشروعات الصناعية علي استخدام العمالة الوطنية وخصوصاً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.
6- قدرة المشروع علي التصدير وإحلال الواردات.	يمثل دعم لتوجهات الدولة الخاصة بإحلال الواردات والاعتماد علي الصناعات الوطنية في تلبية الطلب المحلي علي السلع والخدمات.

7- الإنتاج البيئي النظيف	يركز هذا المعيار علي ضرورة أن يتم اختيار المشاريع الصناعية التي تدرس التكلفة الاجتماعية للتلوث البيئي وضرورة الاهتمام بالبعد البيئي في دراسات الجدوى لتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتلوث.
8- التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية	تحديد الدول التي يتم التصدير إليها مما يساعد في معرفة اتجاه الصادرات غير النفطية.

معايير تحديد الفرص الاستثمارية على المستوى الجزئي

1- متوسط العائد علي الاستثمار	يعبر عن صافي عائد الوحدة النقدية المستثمرة في المشروع حيث كلما كبرت النسبة كان المشروع أكثر ربحية.
2- العائد الداخلي	يمثل عائد رأس المال المستثمر في المشروع طوال فترة حياته الإنتاجية.
3- الربحية للمشروع وعوائد الاستثمار	مؤشرات أخرى تعكس ربحية المنشأة أو القطاع ككل.

ثالثاً: معيار الحماية للصناعات الوطنية

تكمن أهمية هذا المعيار في توضيح أهمية توفير الحماية اللازمة للمنتج المحلي، وبما يساعد على زيادة قدرته على التطور وتحقيق المزيد من الجودة والمنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية، وبالتالي رفع القدرة التصديرية لتلك المنتجات. ويضم هذا المعيار مجموعة من المؤشرات على النحو التالي:

أهم المؤشرات	الأهمية
1- نسبة العمالة الوطنية إلى مجموع العمالة الكلي	قدرة القطاع الصناعي على خلق فرص عمل بالاقتصاد.
2- القيمة المضافة للمنشأة بالنسبة إلى قطاع الصناعة وإلى الناتج المحلى الإجمالي	تفسر القيمة المضافة على أنها إحدى أدوات إدارة المنشأة التي تعمل على إحداث قيمة للمنشاة، وبالتالي تقدير مساهمة كل النشاط في الناتج المحلي الإجمالي.
3- نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني	دور الاستثمار الصناعي الخاص في الاقتصاد.
4- معدل إنتاجية المنشأة	هي مقياس للكفاءة التي تحول بها المنشأة المدخلات إلى مخرجات.

5- قدرة المنشـــأة على التصـــدير ودعم الاقتصاد الوطني	مقياس لتعزيز الصادرات في الاقتصاد وتنويع الانتاج بالدولة والقدرة على فتح أسواق جديدة وتشجيع النشاط التصديري.
6- الأهمية الاستراتيجية للصناعة المطلوب حمايتها	يوضح أسس حماية الصناعات الوطنية من منافسة السلع المثيلة لها في الأسواق المحلية.
7- معامل الكثافة الرأسمالية للصناعة	توفير بيانات عن حركة الأصول المالية والتكوين الرأسمالي في الأنشطة الصناعية.
8- مؤشر شهادات الجودة	وجود علامة الجودة على السلع يعني أن هذه السلع قد تم فحصها واختبارها والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية، وأن المنشأة المنتجة لها تطبق نظاماً متكاملاً لضبط الجودة واستيفاء المعايير والاشتراطات المطلوبة. وتعتبر شهادات الأيزو لنظم ادارة الجودة أو البيئة أو السلامة من علامات الجودة الدولية وهناك شهادات أخري اقليمية أو محلية لقياس الجودة.

رابعاً: المعايير المتعلقة بالإطار المؤسسي للإنتاج

يساهم هذا المعيار في التعرف على حجم المؤسسة الاقتصادية بحسب عدد العمالة فيها، وبالتالي التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد. ويضم هذا المعيار ثلاثة مؤشرات على النحو التالي:

أهم المؤشرات	الأهمية
1- عدد المنشآت التي يعمل بها من 1 – 9 عامل	التعرف على درجة تركيز الإنتاج وحجم كل من القطاع الكبير والمتوسط والصغير.
2- عدد المنشآت التي يعمل بها من 10 -49 عامل	
3- عدد المنشآت التي يعمل بها من 50- فأكثر	

خامساً: معيار القضاء على تبديد الموارد

يوضح هذا المعيار عدداً من المؤشرات الهامة منها قياس نسبة الطاقة العاطلة في الصناعة وحجم إنفاق الأنشطة الصناعية المختلفة على البحث والتطوير، ويضم ثلاثة مؤشرات على النحو الموضح أدناه:

أهم المؤشرات	الأهمية
1- نسبة الطاقة الإنتاجية العاطلة.	قياس نسبة الطاقة العاطلة في الصناعة.
2- نسبة ما تنفقه الصناعة علي البحث والتطوير قياساً للناتج الصناعي.	مساهمة قطاع الصناعة في نفقات البحث والتطوير.
3- نسبة مساهمة الصناعة في تمويل البحث والتطوير.	متابعة ما ينفقه قطاع الصناعة علي البحث والتطوير.

سادساً: معيار الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي

يهدف هذا المعيار إلى التعرف على الأهمية الاقتصادية للقطاع الصناعي بوجه عام، سواء في التجارة الخارجية أو القيمة المضافة المحلية، ويضم مؤشرين على النحو التالي:

أهم المؤشرات	الأهمية
1- نسبة الصادرات إلى الواردات الإجمالية للصناعات التحويلية	قياس الكفاءة الخارجية للبحث والتطوير في مجال التجارة الخارجية.
2- نسبة التصنيع المحلي (في عدد من الصناعات المختارة).	قياس الكفاءة الخارجية للبحث والتطوير في مجال توطين الصناعة المحلية.

القسم الثاني

نتائج المسح الصناعي لعام 2018

الفصل الأول: المنشآت الصناعية

يهدف هذا الفصل إلى التعرف على أعداد المنشآت الصناعية بدولة الكويت التي شملها المسح الصناعي لعام 2018، وتوزيع تلك المنشآت بحسب الأنشطة الصناعية الفرعية استناداً إلى التصنيف الصناعي الدولي المؤحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) الصادر عن الأمم المتحدة. ويتضمن هذا الفصل كذلك التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية بحسب المناطق، والتوزيع بحسب أحجام تلك المنشآت على النحو الذي سيرد تفصيلاً.

أولاً: أعداد المنشآت الصناعية

بلغ عدد المنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2018 إجمالاً 760 منشأة تغطي كافة الأنشطة الصناعية. وقد سجل إجمالي أعداد المنشآت الصناعية زيادة 38 منشأة صناعية وبمعدل 5.3% مقارنةً بعدد المنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي السابق لعام 2014 البالغ عددها 722 منشآة صناعية.

وبحسب توزيع أعداد المنشآت الصناعية طبقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية – التنقيح الرابع (ISIC 4)، فإن قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" يأتي في المرتبة الأولى ضمن تلك القطاعات، حيث بلغ عدد المنشآت التي يشملها هذا القطاع 191 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية حوالي 25.1% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع "**منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات**" الذي يتضمن 148 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية تقارب 19.5%، ثم قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" ويضم 71 منشأة وبمساهمة نسبية تبلغ 9.3% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية بدولة الكويت التي شملها المسح الصناعي لعام 2018.

هذا، وقد بلغت أعداد المنشآت بالقطاعات الصناعية العشرة الأكبر 665 منشأة صناعية وبنسبة 87.5% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية خلال العام 2018. وجدير بالذكر أن التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع) الصادر عن الأمم المتحدة في عام 2009 يتضمن باباً خاصًا للصناعات التحويلية ويتضمن بدوره 24 قطاعاً صناعياً فرعياً، وأن هناك 17 منشأة صناعية من المنشآت التي شملها المسح الصناعي الحالي لم يتوافر لها كود محدد ضمن الصناعات التحويلية، ولهذا فقد تم إدراج تلك المنشآت السبعة عشر إلى قطاع "الصناعات التحويلية الأخرى" وفقاً للتنصيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (التنقيح الرابع).

شكل 1-1: أعداد المنشآت الصناعية بحسب القطاعات الصناعية في عام 2016

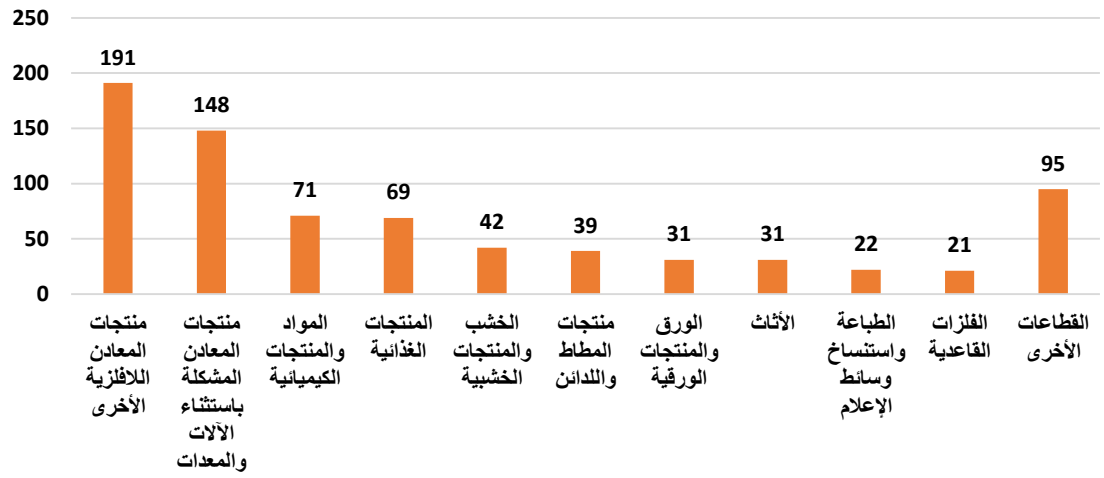

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثانياً: المنشآت الصناعية بحسب رأس المال

بلغت القيمة الإجمالية لرأسمال المنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي نحو 5226.1 مليون دينار كويتي في نهاية العام 2016، وقد شكلت القيمة الرأسمالية للمنشآت الصناعية نحو 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور. ومقارنةً بقيمة رأس المال المسجل

للمنشآت الصناعية التي شملها المسح السابق لعام 2014، فقد شهدت تلك القيمة زيادة بما يعادل 1003.9 ملايين دينار وبنسبة 23.8% مقارنةً بتلك المشمولة في المسح السابق البالغ قيمة رؤوس أموالها نحو 4222.2 مليون دينار. وفيما يتعلق بأبرز القطاعات الصناعية وفقاً لقيمة رأس المال، فيأتي في مقدمة تلك القطاعات قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بقيمة إجمالية تبلغ نحو 2221.4 مليون دينار وبما يعادل نحو 42.5% من إجمالي رأس مال الشركات.

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع "**المواد والمنتجات الكيماوية**" بقيمة رأسمالية تبلغ نحو 1363.9 مليون دينار وبما يعادل نحو 26.1% من الإجمالي، ثم قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بقيمة 637.3 مليون دينار وبنسبة 12.2% من الإجمالي. هذا، وقد ساهمت القيمة الإجمالية للقطاعات الصناعية العشر الأكبر بنحو 4989.2 مليون دينار وبما يقارب نحو 95.5% من إجمالي القيمة الرأسمالية للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي في نهاية عام 2016.

شكل 1-2: المنشآت الصناعية بحسب رأس المال في نهاية عام 2016 (% من الإجمالي)

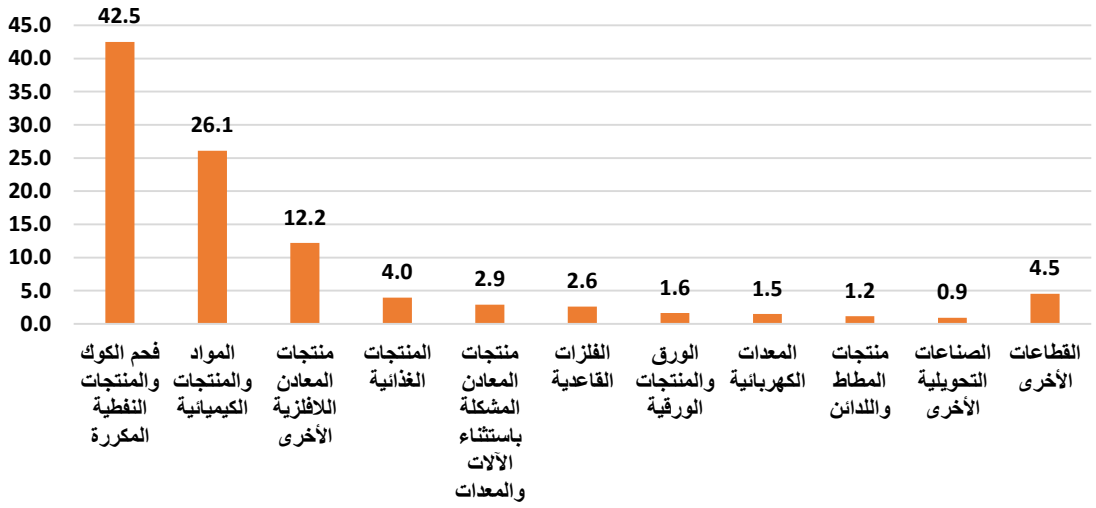

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أما عن ملكية رؤوس أموال (الاستثمارات) المنشآت الصناعية وفقًا للمسح الصناعي الحالي، فقد توزعت ما بين ملكية حكومية وملكية خاصة وملكية مشتركة (حكومي وخاص). واستحوذت الملكية الحكومية على نحو 54.4% من إجمالي رؤوس أموال المنشآت الصناعية وبقيمة 2841.9 مليون دينار، وتتركز الاستثمارات الحكومية في قطاعات "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بنسبة 72.7% وقطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" بنسبة 26.2%.

هذا، وقد بلغت مساهمة الملكية الخاصة نحو 29.0% من الإجمالي وبقيمة 1517.5 مليون دينار، وتركزت تلك الاستثمارات في قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بنسبة 27.2%، ثم قطاع "**المنتجات الغذائية**" بنسبة 10.6%، ثم قطاع "**منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات**" بنسبة 9.8%. أما الملكية المشتركة فيما بين الخاص والحكومي فقد بلغت مساهمتها النسبية نحو 16.6% من إجمالي رؤوس أموال المنشآت الصناعية وبقيمة 866.7 مليون دينار، وتتركز تلك الاستثمارات في قطاعات "**المواد والمنتجات الكيميائية**" بنسبة 54.6%، ثم قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بنسبة 25.9%، ثم قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بنسبة 12.4%.

شكل 1-3: المنشآت الصناعية بحسب ملكية رؤوس الأموال في نهاية عام 2016 (% من الإجمالي)

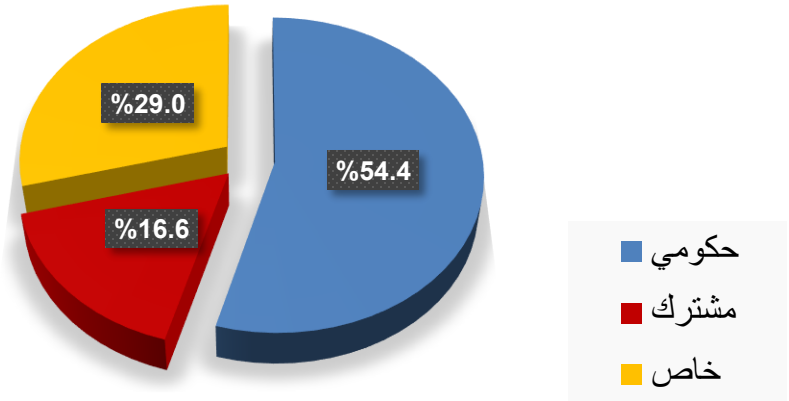

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثالثاً: المنشآت الصناعية بحسب المساحات

بلغت المساحة الإجمالية للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2018 نحو 23.0 مليون متر مربع كما في نهاية العام 2016، وفيما يتعلق بأهم القطاعات الصناعية وفقاً للمساحة، فيأتي في مقدمة تلك القطاعات قطاع "**المنتجات الغذائية**" بنحو 9.2 ملايين متر مربع وبما يعادل نحو 40.1% من إجمالي مساحة المنشآت الصناعية، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع "**المواد والمنتجات الكيماوية**" بمساحة إجمالية تقارب 4.5 ملايين متر مربع وبما يشكل نحو 19.4% من المساحة الإجمالية، ثم قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بمساحة إجمالية تبلغ 4.1 ملايين متر مربع وبنسبة 17.7% من الإجمالي. وتبلغ المساحة الإجمالية للقطاعات الصناعية العشر الأكبر من حيث المساحة نحو 22.3 مليون متر مربع وبما يشكل نحو 97.0% من المساحة الإجمالية للمنشآت الصناعية.

شكل 1-4: المنشآت الصناعية بحسب المساحات في عام 2016 (% من الإجمالي)

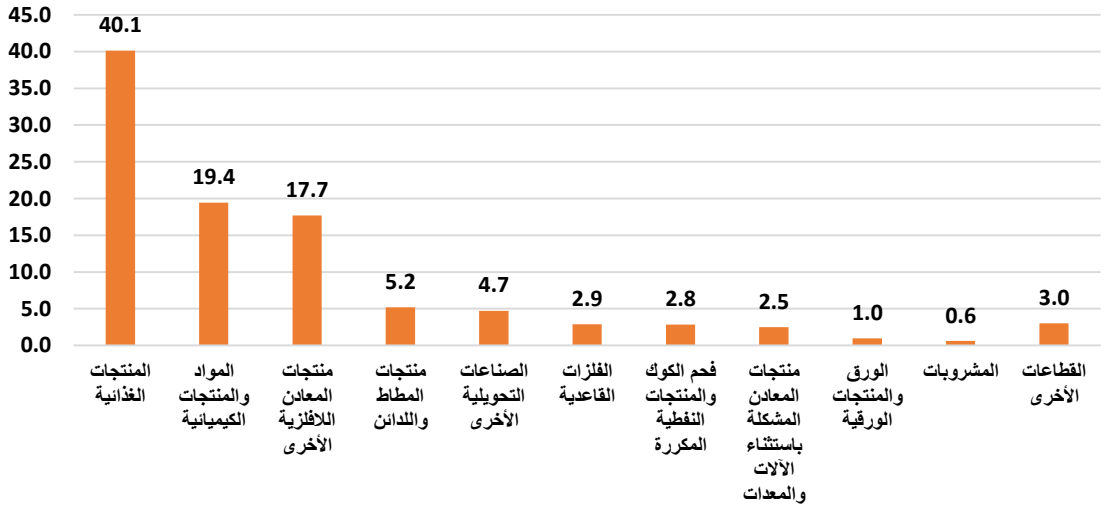

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

رابعاً: التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية

تشير نتائج المسح الصناعي لعام 2018 إلى تركز أغلب المنشآت الصناعية التي شملها المسح في أربع مناطق صناعية رئيسية، يأتي في مقدمة تلك المناطق **منطقة صبحان الصناعية** التي تقع في محافظة مبارك الكبير، وتضم هذه المنقطة 210 منشآت صناعية وبمساهمة نسبية تبلغ نحو 27.6% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي شملها المسح، وتضم هذه المنطقة العديد من الأنشطة الصناعية المتنوعة أهمها صناعات المنتجات الغذائية، والمشروبات، والمنسوجات، والمنتجات الخشبية، والمنتجات الكيماوية، والمنتجات المعدنية، والأثاث وغيرها.

ثم يأتي في المرتبة الثانية في الأهمية من حيث أعداد المنشآت الصناعية **منطقة أمغرة الصناعية** التي تقع في محافظة الجهراء، وتضم 196 منشأة صناعية وبمساهمة نسبية تبلغ 25.8% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية التي شملها المسح، وتتركز أنشطة المنشآت العاملة في هذه المنطقة في كل من المنتجات الخشبية، والمواد والمنتجات الكيماوية، ومنتجات المعادن اللافلزية الأخرى، ومنتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات، والأثاث، وغيرها. أما المنطقة الثالثة من حيث الأهمية، فتأتي **منطقة الشعيبة الصناعية (الغربية والشرقية)** التي تقع في محافظة الأحمدي، وتضم هذه المنطقة 132 منشأة صناعية تشكل نحو 17.4% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية، وتتركز الأنشطة في هذه المنطقة في كل من المنتجات الكيماوية، والمطاط واللدائن، والمنتجات الخشبية، ومنتجات المعادن والفلزات، وغيرها. أما المنطقة الرابعة فهي **منطقة الشويخ الصناعية** التي تقع في محافظة العاصمة وتضم 63 منشأة صناعية وبنسبة 8.3% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية. وإلى جانب ذلك، هناك العديد من المناطق الصناعية الأخرى من حيث الأهمية، وتضم المناطق العشرة الأكبر من حيث العدد إجمالي 727 منشأة صناعية وتشكل نحو 95.7% من إجمالي أعداد المنشآت الصناعية بدولة الكويت التي شملها المسح الصناعي لعام 2018.

شكل 1-5: توزيع المنشآت الصناعية بحسب المناطق الصناعية في عام 2016 (% من الإجمالي)

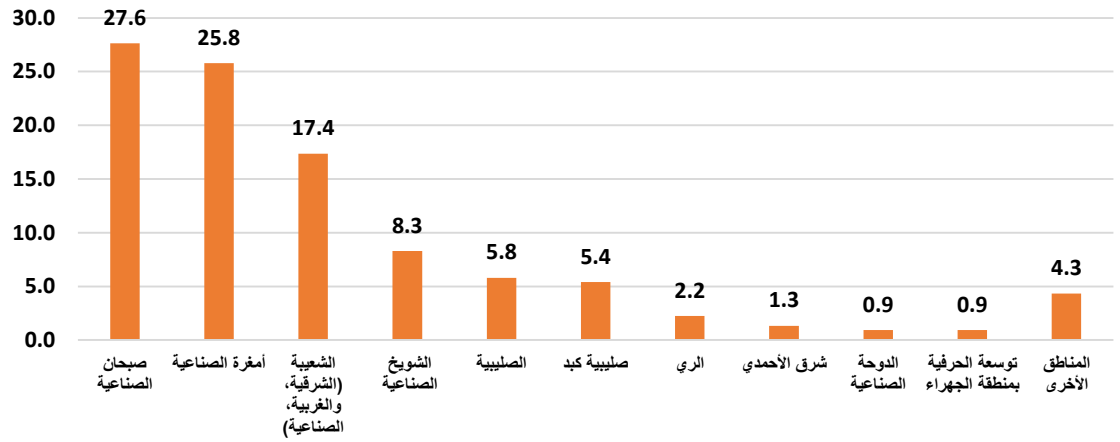

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

خامساً: المنشآت الصناعية بحسب الحجم

تختلف المنشآت الصناعية كغيرها من المشروعات من حيث الحجم، فهناك المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وإضافة إلى اهتمام الحكومات بتنمية وتطوير المنشآت الصناعية الكبيرة وتشجيع الاستثمار بها، هناك أيضاً اهتمام متزايد بتنمية المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، نظراً للدور الهام الذي تقوم به هذه المشروعات على صعيد توليد القيمة المضافة وتوفير الكثير من فرص العمل، وبما يساهم في تعزيز النمو المستدام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وعلى صعيد دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية والتشغيل، فإن هذه المشروعات تساهم وبشكل ملحوظ في زيادة القيمة المضافة الصناعية، ودعم الصناعات الكبيرة الوطنية، وتحسين الكفاءة والابتكار وتنافسية القطاع الإنتاجي، وكذلك تساهم في الجهود التي تبذلها الدول في تحقيق تنويع الهيكل الاقتصادي.

ونظراً لأهمية توزيع المنشآت الصناعية العاملة بدولة الكويت بحسب الحجم إلى منشآت صناعية كبيرة ومتوسطة وصغيرة، ونظراً لعدم وجود اتفاق على تعريف محدد للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة وتمييزها عن المشروعات الكبيرة، فقد تم تقسيم المنشآت الصناعية العاملة في دولة الكويت المشمولة في المسح الصناعي لعام 2018 واستناداً إلى ما جاء في القانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث نصت المادة 1 من القانون على أن "**المشروع الصغير هو المشروع الذي يكون عدد الكويتيين العاملين فيه لا يتعدى أربعة أشخاص ولا يزيد رأس ماله على 250 ألف دينار كويتي، والمشروع المتوسط هو المشروع الذي يتراوح عدد الكويتيين العاملين فيه ما بين خمسة إلى خمسين شخصاً ولا يزيد رأس ماله على 500 ألف دينار كويتي**"[13].

وبناءً على ما تقدم، فيمكن تقسيم المنشآت الصناعية إلى منشآت كبيرة ومتوسطة وصغيرة وفقاً للمعايير التالية:

- **المنشآت الصناعية الصغيرة:** المنشأة الصناعية التي يعمل بها أربعة عاملين كويتيين أو أقل، ولا يتعدى رأسمالها 250 ألف دينار كويتي.
- **المنشآت الصناعية المتوسطة:** المنشأة الصناعية التي يتراوح عدد العاملين الكويتيين بها ما بين خمسة وخمسة وخمسون عاملاً، ولا يتعدى رأسمالها 500 ألف دينار كويتي.
- **المنشأة الصناعية الكبيرة:** المنشأة الصناعية التي يزيد عدد العاملين الكويتيين بها عن خمسة وخمسين عاملاً ويزيد رأسمالها عن 500 ألف دينار كويتي.

وتشير إحصاءات المسح الصناعي لعام 2018 إلى أن هناك عدد من المنشآت الصناعية التي لا يتحقق لها الشرطين معاً، فعلى سبيل المثال هناك منشآت صناعية يقل رأسمالها عن 250 ألف دينار، مما يشير إلى أنها يجب أن تصنف ضمن المنشآت الصغيرة، ومع ذلك يعمل بها أكثر من أربعة عاملين كويتيين. بالتالي فقد تم الاعتداد فقط بمعيار رأس المال للمنشأة الصناعية وتقسيم

[13]- للاطلاع على نص القانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لشبكة المعلومات الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي (http://www.gcc-legal.org).

المنشآت بناء على ذلك (باستثناء المنشآت الصناعية التي لا يتوافر لها بيانات رأس المال فقد تم إدراجها ضمن بند غير مصنف).

وقد بلغ عدد **المنشآت الصناعية الصغيرة** التي لا يزيد رأسمالها عن 250 ألف دينار كويتي 147 منشأة صناعية وبنسبة 19.3% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، كما بلغ إجمالي رأسمالها نحو 22.4 مليون دينار كويتي وبما يشكل نحو 0.4% من إجمالي رأس مال المنشآت الصناعية. أما **المنشآت الصناعية المتوسطة** التي لا يزيد رأسمالها عن 500 ألف دينار كويتي فيبلغ عددها 142 منشأة تمثل نحو 18.7% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، فيما يبلغ رأسمالها نحو 60.4 مليون دينار وبما يشكل نحو 1.2% من إجمالي رأسمال المنشآت الصناعية. وأخيراً فإن **المنشآت الصناعية الكبيرة** فيبلغ عددها 425 منشأة وتشكل نحو 55.9% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، ويبلغ رأسمالها نحو 5143.4 مليون دينار وبنسبة 98.4% من إجمالي رأسمال المنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2018.

جدول 1-1: المنشآت الصناعية بحسب الحجم (صغيرة – متوسطة – كبيرة)

البيان	عدد المنشآت	رأس المال (مليون دينار)	عدد العاملين الكويتيين
المنشآت الصناعية الصغيرة	147	22.4	256
المنشآت الصناعية المتوسطة	142	60.4	287
المنشآت الصناعية الكبيرة	425	5143.4	10474
غير مصنف (حديث إنتاج)*	46	0.0	92
إجمالي المنشآت الصناعية	**760**	**5226.1**	**11109**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

* المنشآت الصناعية التي لا يتوافر لها بيانات رأس المال فقد تم إدراجها ضمن بند غير مصنف.

إطار (1)

تشـــير الأدبيات الاقتصـــادية إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين حول مفهوم محدد للمشـــروع الصـــغير، ويرجع الســـبب في ذلك إلى اختلاف المعايير المعتمدة من الجهات المختصـــة لتحديد ماهيّة المشروع الصغير، إضافة إلى اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الأخر ودرجة التقدم الاقتصـــادي ومســـتوى معيشـــة الأفراد، إضـــافة إلى مدى التقدم في اســـتخدام التكنولوجيا في الصناعة. ومن بين التعريفات المتداولة للمشروعات الصغيرة ما يلي[14]:

البنك الدولي: المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يستخدم أقل من (50) عاملاً في الدول النامية وإجمالي أصـــول ومبيعات المشـــروع الواحد تبلغ ثلاثة ملايين دولار أمريكي، وأقل من (500) عاملا في الدول الصناعية المتقدمة. وتعتبر المشروعات الصغيرة مشروعات متناهية في الصغر إذا كانت أقل من عشرة عمال ومبيعاتها الإجمالية السنوية تبلغ 100 ألف دولار، وإجمالي أصولها تبلغ عشرة آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي أصولها ومبيعاتها تبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي أو أقل.

منظمة العمل الدولية: المشروعات الصغيرة عبارة عن وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية من البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها الآخر قد يستأجر عمالا وحرفيين ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو ربما بدون رأس مال ثابت.

[14]– هايل عبد المولى ابراهيم طشـــطوش: **دور المشـــروعات الصـــغيرة في التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية – رؤية اقتصـــادية إسلامية**، (الأردن).

الاتحاد الأوروبي: *قام المجمع الأوروبي في سنة 1996 بتحديد تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي تلك التي تقوم بتشغيل أقل من 250 عامل، أو تلك التي يبلغ إجمالي أعمالها 40 مليون يورو*[15].

منظمة الأمم المتحدة التنمية الصناعية "اليونيدو": *المشروعات الصغيرة هي تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-50 عاملا"*[16].

[15]- عبد الرزاق خليل، وعادل نقموش: **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، (الجزائر، جامعة الأغواط).

[16]- **المرجع السابق**.

الفصل الثاني: الإنتاج الصناعي

يتناول هذا الفصل بالتحليل الموجز مؤشرات الإنتاج الصناعي بحسب نتائج المسح الصناعي لعام 2018، بما في ذلك تطور حجم الانتاج الكلي، والهيكل النسبي للإنتاج بحسب القطاعات الصناعية، وقيمة والمبيعات الإجمالية والقطاعية، والقيمة المضافة للقطاع الصناعي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: مبيعات القطاع الصناعي

يتلخص مفهوم قيمة المبيعات للقطاع الصناعي في قيمة المبيعات من جميع السلع والخدمات التي تقوم المنشأة الصناعية ببيعها، ويدخل ضمن المبيعات كل من المبيعات الإجمالية المحلية والحكومية والصادرات الموجهة للسوق الخارجية من المنتجات الصناعية. وبلغت قيمة المبيعات الإجمالية للمنشآت الصناعية خلال عام 2016 نحو 4189.0 مليون دينار والتي سجلت فيه زيادة بنحو 52.6 مليون دينار وبنسبة 1.3% مقارنةً بعام 2015 الذي سجلت فيه قيمة المبيعات نحو 4136.3 مليون دينار.

جدول 2-1: تطور قيمة مبيعات القطاع الصناعي

البيان	2014	2015	2016
قيمة المبيعات (مليون دينار)	4057.8	4136.3	4189.0
معدل التغير (%)		1.9	1.3

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وقد شكلت قيمة مبيعات قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" أكبر تلك القطاعات بنحو 859.4 مليون دينار وبنسبة 20.5% من إجمالي قيمة المبيعات الصناعية لعام 2016، ثم

قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بقيمة 770.2 مليون دينار وبنسبة 18.0% من الإجمالي، ثم قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بقيمة 701.3 مليون دينار وبنسبة 16.7% من إجمالي المبيعات الصناعية لعام 2016. وقد ساهمت القيمة الإجمالية لمبيعات القطاعات الصناعية العشر الأكبر بنحو 3860.4 مليون دينار وبما يقارب نحو 92.2% من إجمالي قيمة المبيعات للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2018.

شكل 2-1: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب قيمة المبيعات لعام 2016 (% من الإجمالي)

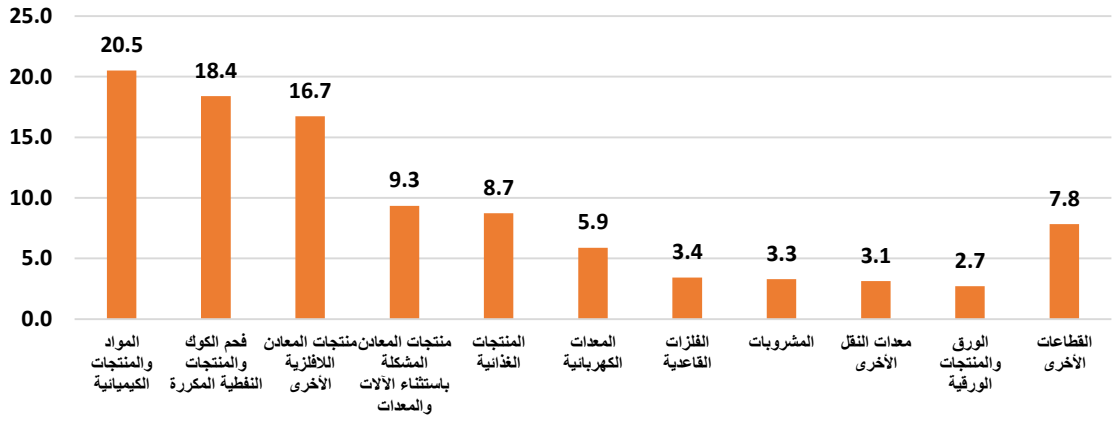

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبالنسبة لتوزيع المبيعات الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية بحسب جهة التسويق خلال عام 2016، فقد بلغت قيمة المبيعات الموجهة نحو **السوق المحلية** نحو 2146.3 مليون دينار وبنسبة 51.2% من إجمالي المبيعات، فيما جاء في المرتبة الثانية المبيعات الموجهة نحو **التصدير** بقيمة مبيعات بلغت 1550.1 مليون دينار وبنسبة 37.0% من الإجمالي، وأخيراً المبيعات الموجهة **للقطاع الحكومي** نحو 492.5 مليون دينار وبنسبة 11.8% من إجمالي قيمة المبيعات لعام 2016.

شكل 2-2: هيكل المبيعات الإجمالية للقطاع الصناعي في عام 2016 **(% من الإجمالي)**

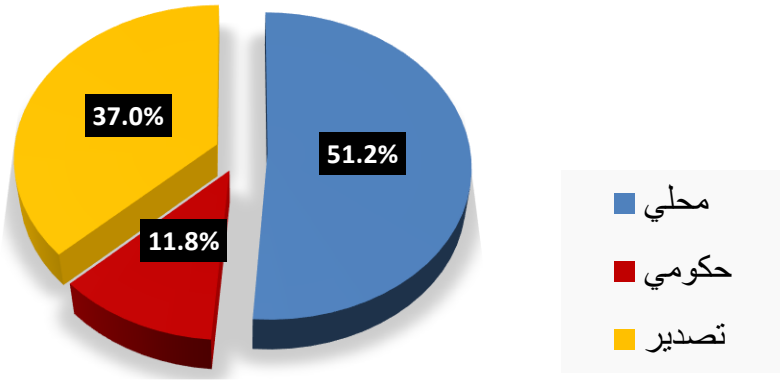

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثانياً: الإنتاج الصناعي

تعرف قيمة الإنتاج الصناعي على أنها قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون محددة بعام وذلك نتيجة ممارسة المنشأة الصناعية للنشاط الإنتاجي، وتساوي قيمة الإنتاج قيمة المبيعات إضافة إلى التغير في قيمة المخزون. وقد سجلت قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2016 انخفاضاً طفيفاً بقيمة 19.7 مليون دينار وبنسبة 0.5%، حيث بلغت قيمة الإنتاج الصناعي لعام 2016 نحو 4174.9 مليون دينار مقارنةً بنحو 4194.6 مليون دينار لعام 2015 ونحو 4062 مليون دينار في عام 2014.

جدول 2-2: تطور قيمة الإنتاج الصناعي

البيان	2014	2015	2016
قيمة الإنتاج الصناعي (مليون دينار)	**4062.7**	**4194.6**	**4174.9**
معدل التغير (%)		3.2	0.5-

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وقد شـــكلت قيمة إنتاج قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" أكبر القطاعات نحو 861.2 مليون دينار وبنسـبة 20.6% من إجمالي قيمة الإنتاج الصـناعي لعام 2016، ثم قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بقيمة 753.1 مليون دينار وبنســـبة 18.0% من الإجمالي، ثم قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بقيمة 709.5 مليون دينار وبنسـبة 17.0% من إجمالي الإنتاج لعام 2016. وقد ســـاهمت القيمة الإجمالية لإنتاج القطاعات العشـــر الأكبر بنحو 3842.7 مليون دينار وبما يقارب نحو 92.0% من إجمالي قيمة الإنتاج للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2018.

شكل 2–3: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب قيمة الإنتاج في عام 2016 (% من الإجمالي)

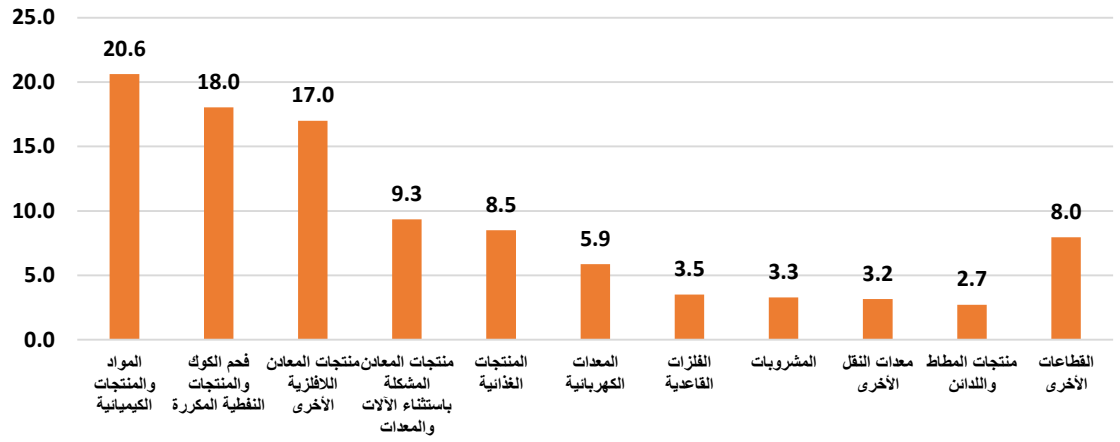

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبالنسبة لتاريخ بدء الإنتاج للمنشآت الصناعية، فقد بلغت نسبة المنشآت الصناعية التي بدأت الإنتاج قبل عام 1960 نحو 1.3% من إجمالي المنشـــآت الصـــناعية القائمة في التاريخ الحالي، وعددها 10 منشـآت شـاركت في المسـح الصـناعي لعام 2018. وجدير بالذكر أن المنشـآت الصـناعية التي بدأت إنتاجها خلال فترة من عام 2000 حتى عام 2009 قد اسـتحوذت عن النسبة الأكبر بين عدد المنشآت الصناعية بنصيب نسبي 31.2% من إجمالي المنشآت الصناعية وبعدد 237 منشـــأة صـــناعية، أهمها الصـــناعات المعدنية وصـــناعات المنتجات التعدينية

والكيماويات ومنتجات البترول والفحم والمطاط والبلاستيك. ويلي ذلك في الأهمية تلك المنشآت التي بدأت إنتاجها خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي وبنسبة 17.8% من الإجمالي وبعدد 135 منشأة صناعية.

شكل 2-4: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب تاريخ بدء الإنتاج (% من الإجمالي)

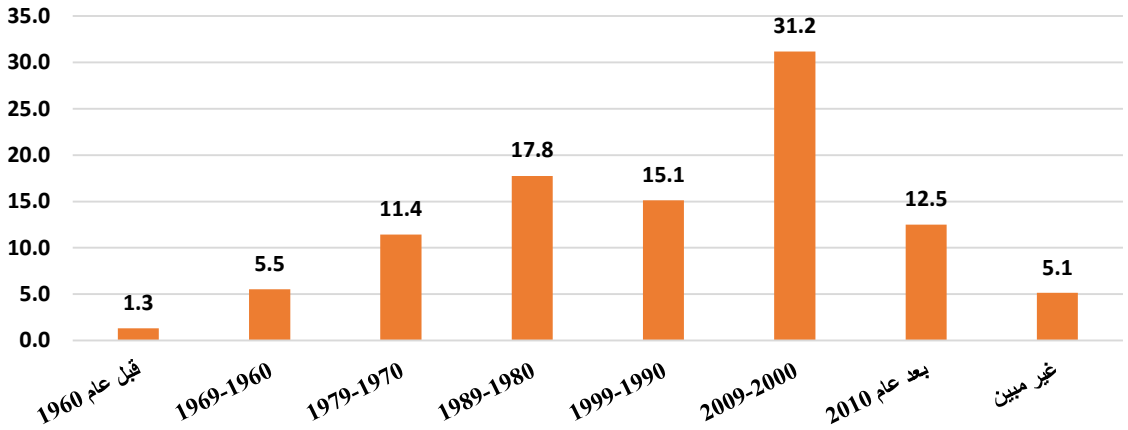

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثالثاً: المدخلات الوسيطة (مستلزمات الإنتاج الصناعي)

ينصرف مفهوم المدخلات الوسيطة أو ما يعرف بمستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية إلى قيمة المشتريات من الخامات والمستلزمات السلعية الأخرى اللازمة للإنتاج متضمنة قيمة المواد الخام الأولية اللازمة للإنتاج والوقود والكهرباء والمياه، بالإضافة إلى تكلفة الخامات الصناعية. وتنقسم المدخلات الوسيطة إلى ثلاث فئات رئيسية وفقاً لما تضمنته استمارة المسح الصناعي لعام 2018، وذلك على النحو التالي:

- **المواد الأولية والمستلزمات السلعية اللازمة للإنتاج:** وتشمل تكلفة المواد الأولية والمنتجات الوسيطة المشتراة بغرض الإنتاج، وتنقسم إلى مواد خام ومواد نصف مصنعة ومواد مصنعة ومواد خاصة بالتعبئة والتغليف، سواء كانت تلك المواد محلية أو مستوردة.

- **قيمة الاستهلاك من الوقود والمحروقات**: وتشمل قيمة استهلاك المنشآت الصناعية من كافة أنواع الوقود في العملية الإنتاجية كالكهرباء والمياه والغاز الطبيعي والبنزين والديزل والزيوت والشحوم وغيرها.
- **تكاليف المنشآت الصناعية الأخرى**: ومنها تكاليف الإيجارات والصيانة وقطع الغيار وتكاليف التسويق وتدريب العمالة الوطنية، إضافة إلى التكاليف الإدارية الأخرى.

وتشير البيانات إلى أن قيمة المستلزمات الوسيطة لقطاع الصناعات التحويلية بلغت نحو 2309.9 مليون دينار خلال عام 2016، وبانخفاض مقدراه نحو 88.8 مليون دينار ومعدله 3.7% مقارنة بعام 2015 الذي بلغت فيه تلك القيمة نحو 2397.8 مليون دينار. ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة تكلفة المواد الاولية ومستلزمات الإنتاج (تساهم بنحو 75.8% من إجمالي تكلفة المستلزمات الوسيطة) بنحو 119.6 مليون دينار وبمعدل 6.4% خلال عام 2016 لتصل تلك القيمة إلى نحو 1749.5 مليون دينار، وكذلك انخفاض قيمة تكاليف الاستهلاك من الوقود والمحروقات (تساهم بنحو 6.4% من إجمالي تكلفة المستلزمات الوسيطة) بمعدل 1.4% لتصل إلى نحو 147.2 مليون دينار، وارتفاع قيمة تكاليف الإيجارات والصيانة وقطع الغيار وغيرها (تساهم بنحو 17.9% من إجمالي تكلفة المستلزمات الوسيطة) بما مقداره 32.9 مليون دينار ومعدله 8.7% لتصل إلى نحو 412.4 مليون دينار خلال عام 2016.

جدول 2-3: تطور قيمة المستلزمات الوسيطة للإنتاج الصناعي (مليون دينار)

البيان	2014	2015	2016
▪ تكلفة المواد الاولية ومستلزمات الإنتاج	1754.5	1869.1	1749.5
▪ تكاليف الاستهلاك من الوقود والمحروقات	147.8	149.2	147.2
▪ تكاليف الإيجارات والصيانة وغيرها	362.0	379.5	412.4
إجمالي المدخلات الوسيطة	**2264.3**	**2397.8**	**2309.0**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج: بلغت قيمة تكلفة المواد الأولية اللازمة للإنتاج الصناعي ومستلزمات الإنتاج نحو 1749.5 مليون دينار في عام 2016 مسجلة انخفاض بقيمة 119.6 مليون دينار وبنسبة 6.4% مقارنةً بعام 2015 الذي سجلت فيه هذه القيمة نحو 1869.1 مليون دينار. وتتكون المواد الأولية من أربعة عناصر أساسية هي المواد الخام الذي بلغت قيمتها نحو 1345.8 مليون دينار خلال عام 2016 وتساهم بنحو 76.9% من إجمالي تكلفة المواد الأولية، تليها المواد المصنعة بقيمة 171.5 مليون دينار وبنسبة 9.8%، ثم المواد نصف المصنعة بقيمة 134.7 مليون دينار وبنسبة 7.7%، ثم المواد المتعلقة بالتعبئة والتغليف بقيمة 97.5 مليون دينار وبنسبة 5.6% من إجمالي تكلفة المواد الأولية خلال عام 2016.

شكل 2-5: الهيكل النسبي لتكلفة المواد الأولية في عام 2016 **(% من الإجمالي)**

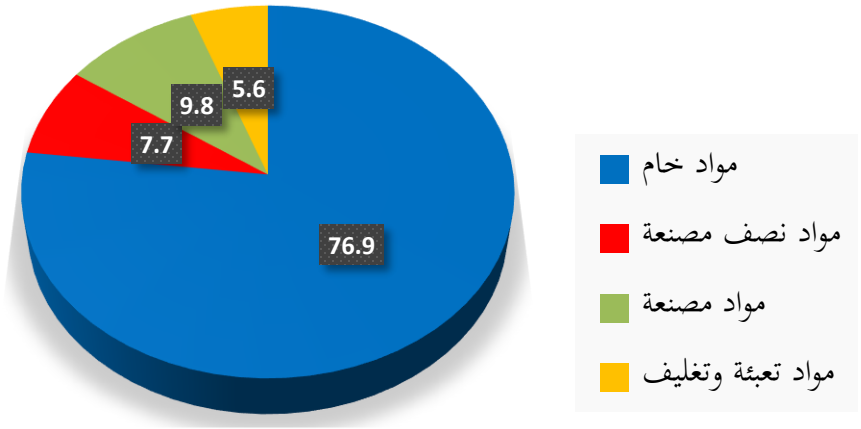

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمنشآت الصناعية بحسب تكاليف المواد الأولية، فقد جاء قطاع **"المواد والمنتجات الكيميائية"** كأكبر القطاعات الصناعية من حيث تكلفة المواد الأولية خلال عام 2016 وبقيمة 443.2 مليون دينار وبنسبة 25.3% من الإجمالي، ثم قطاع **"منتجات المعادن اللافلزية الأخرى"** بقيمة 334.8 مليون دينار وبنسبة 19.1% من

الإجمالي، ثم قطاع "**المنتجات الغذائية**" بقيمة 199.7 مليون دينار وبنسبة 11.4% من الإجمالي.

شكل 2–6: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب تكلفة المواد الخام الأولية لعام 2016 (% من الإجمالي)

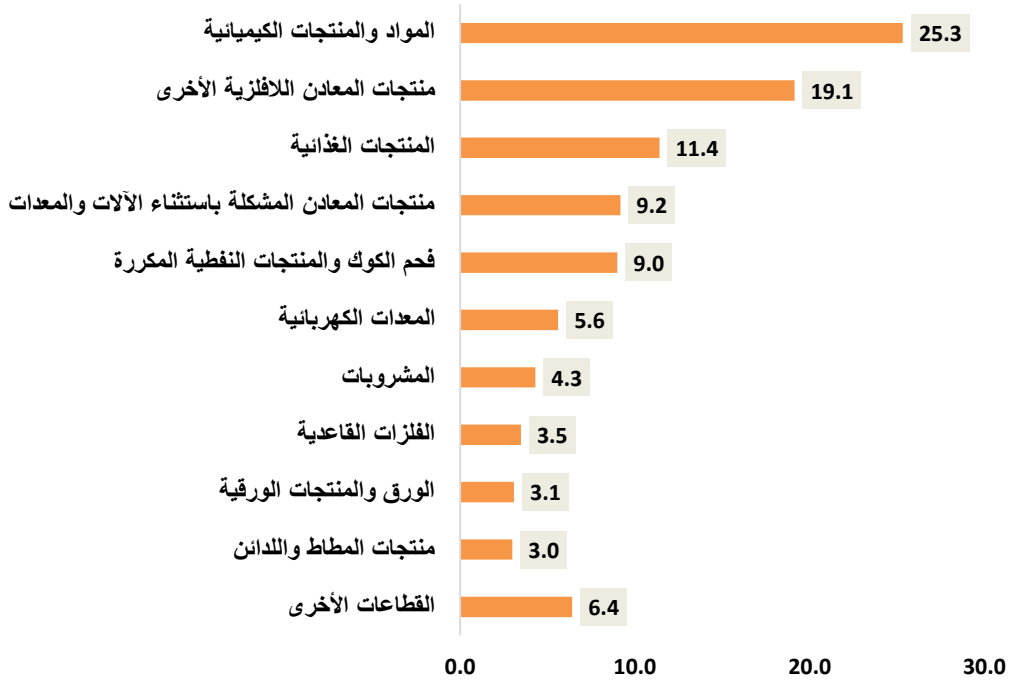

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وعلى صعيد آخر، تنقسم المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية بالقطاع الصناعي من حيث مصدرها إلى مواد أولية محلية ومواد أولية مستوردة، وقد بلغت قيمة المواد الأولية المحلية نحو 582.5 مليون دينار خلال عام 2016، وتساهم بنحو 33.3% من إجمالي قيمة المواد الأولية، بينما بلغت قيمة المواد الأولية المستوردة نحو 1167.0 مليون دينار وبما يساهم بنحو 66.7% من إجمالي المواد الأولية الداخلة في العمليات الإنتاج للقطاع الصناعي في عام 2016.

شكل 2–7: الهيكل النسبي لتكلفة المواد الأولية بحسب مصدرها في عام 2016 (% من الإجمالي)

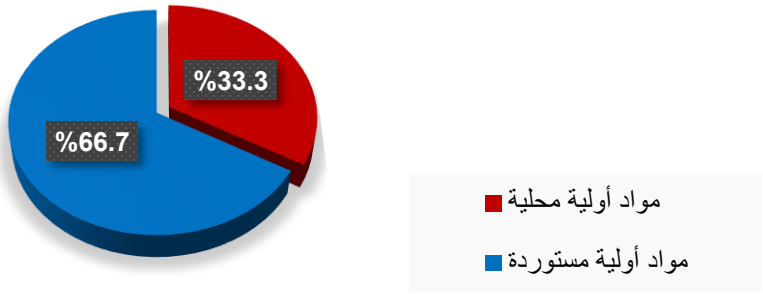

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

الاستهلاك من الوقود والمحروقات: بلغت قيمة تكلفة الاستهلاكات من الوقود والمحروقات اللازمة للإنتاج الصناعي نحو 147.2 مليون دينار في عام 2016 مسجلة انخفاض طفيف بقيمة 2.0 مليون دينار وبنسبة 1.4% مقارنةً بعام 2015 الذي سجلت فيه هذه القيمة نحو 149.2 مليون دينار. وتتكون هذه التكاليف من مجموعة من الاستهلاكات والمنافع أهمها تكلفة استهلاك الغاز الطبيعي بقيمة 75.4 مليون دينار وبنسبة 51.2% من الإجمالي، ثم تكلفة استهلاك الديزل بقيمة 21.7 مليون دينار وبنسبة 14.7% من الإجمالي، ثم تكلفة استهلاك الكهرباء بقيمة 12.0 مليون دينار وبنسبة 8.2% من إجمالي تكاليف استهلاك الوقود والمحروقات خلال عام 2016.

شكل 2–8: الهيكل النسبي لتكلفة الاستهلاكات من الوقود والمحروقات في عام 2016 (% من الإجمالي)

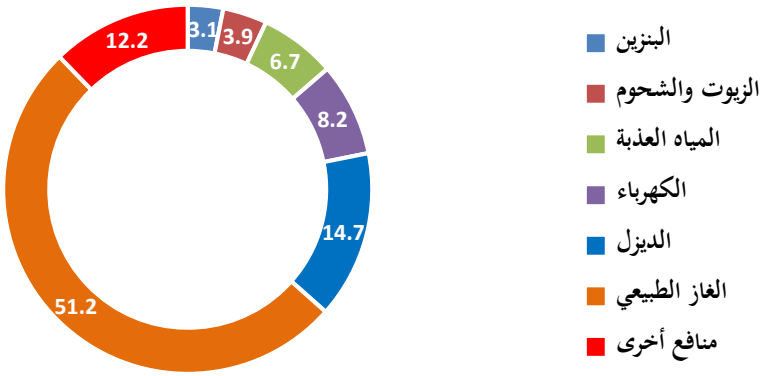

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

شكل 2–9: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب الاستهلاكات لعام 2016 (% من الإجمالي)

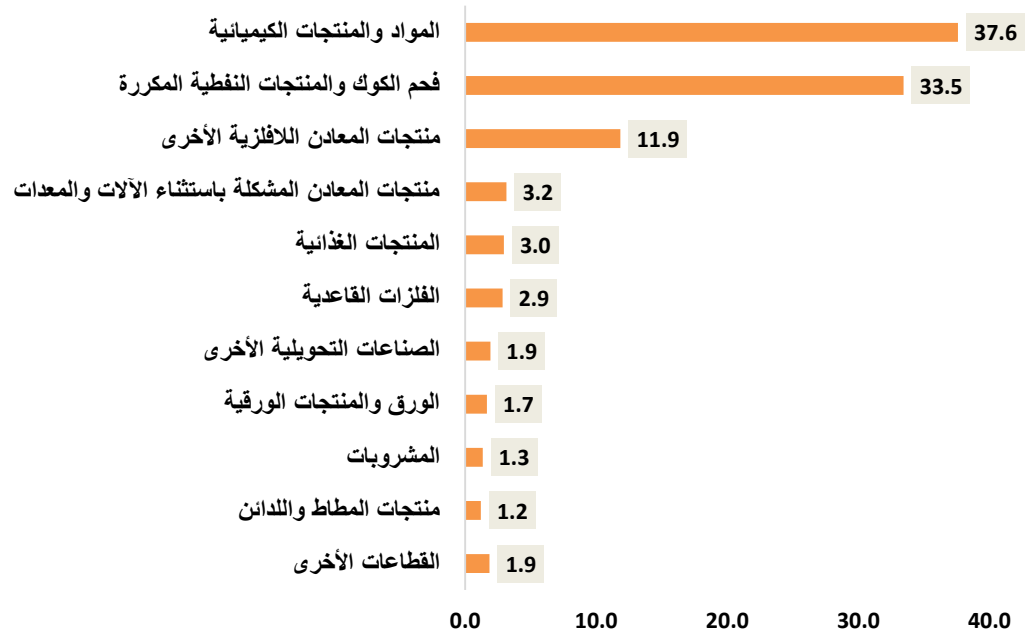

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

التكاليف الأخرى للمنشآت الصناعية: ارتفعت قيمة التكلفة الأخرى للمنشآت الصناعية التي تشمل الايجارات والصيانة والتدريب والتسويق وغيرها لتصل إلى نحو 412.4 مليون دينار في عام 2016 مقارنةً بنحو 379.5 مليون دينار لعام 2015، بارتفاع مقداره 32.9 مليون دينار وبنسبة 8.7%. وتتضمن هذه التكاليف مجموعة من عناصر التكلفة أهمها المصاريف الإدارية بقيمة 137.6 مليون دينار وبنسبة 33.4% من إجمالي تلك التكاليف، ثم تكاليف الصيانة وقطع الغيار بقيمة 90.1 مليون دينار وبنسبة 21.9% من الإجمالي، ثم تكاليف التسويق والترويج بقيمة 48.6 مليون دينار وبنسبة 11.8% من الإجمالي خلال عام 2016.

شكل 2–10: الهيكل النسبي للتكاليف الأخرى في عام 2016 (% من الإجمالي)

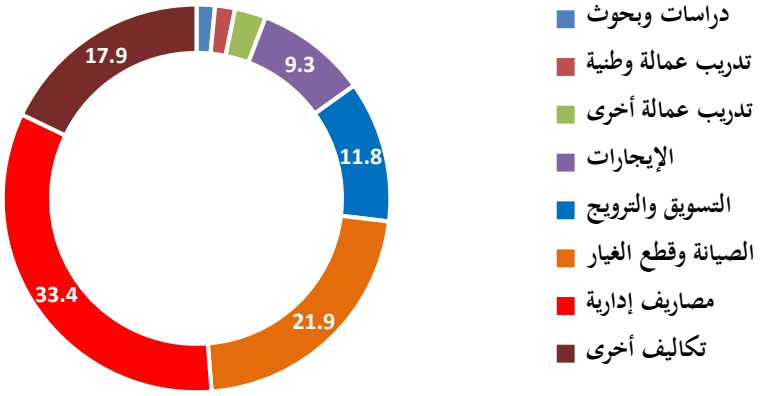

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

شكل 2–11: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب التكاليف الأخرى لعام 2016 (% من الإجمالي)

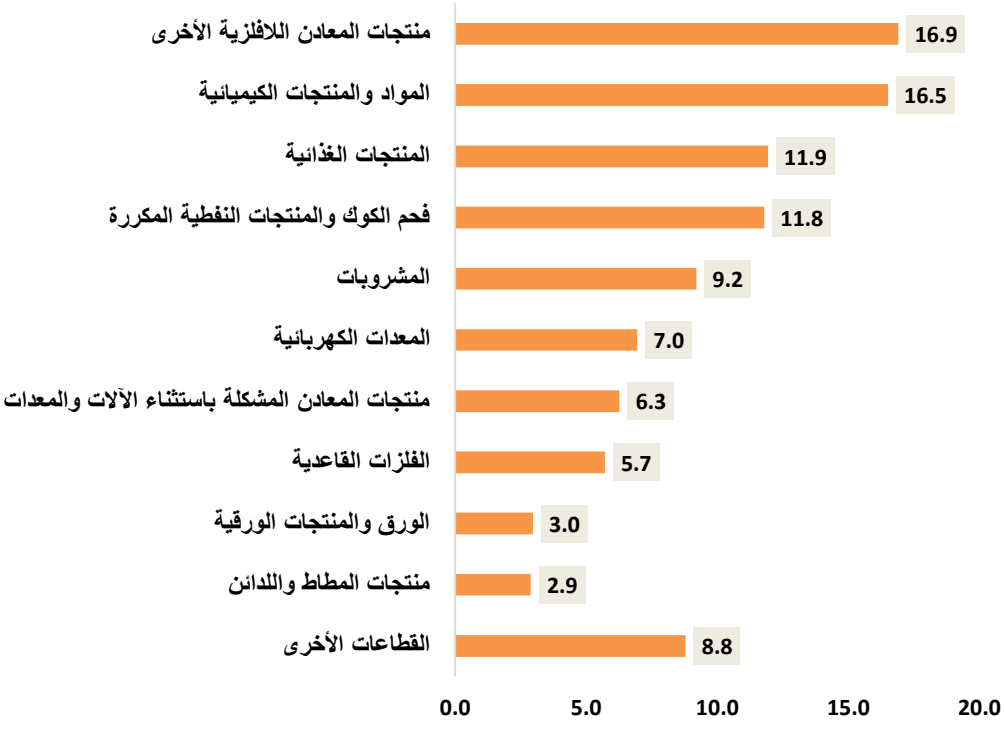

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

رابعاً: القيمة المضافة للقطاع الصناعي

يشـــير مفهوم **القيمة المضـــافة** إلى الفرق بين قيمة المخرجات وقيمة المدخلات المشـــتراة من وحدات أخرى، أي أن القيمة المضـافة يمكن أن تحسـب بالفرق بين قيمة الإنتاج الإجمالي بسـعر السـوق وبين قيمة المدخلات المادية الخاصـة بالمشـروع، والمشـتراة من خارج المشـروع، مثل المواد الاولية والخدمات والطاقة والنقل والوقود والصـيانة... إلخ. وتعبر القيمة المضـافة أيضـاً عن مجموع عوائد عناصـر الإنتاج. أي أن القيمة المضـافة توزع بين الأجور والإيجارات ومصـروفات وعمولات وقروض والأرباح، وبحيث إن مجموع هذه المكونات لابد وأن يتساوى مع القيمة المضافة المحسوبة للمشـــروع. كما يمكن حســـاب القيمة المضـــافة عن طريق صـــافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة ويتم حسابها بدون أية خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنعة، أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية.

وتشـير نتائج المسـح الصـناعي لعام 2018 إلى أن القيمة المضـافة لقطاع الصـناعات التحويلية بلغت نحو 1865.9 مليون دينار خلال عام 2016، وبزيادة مقدراها نحو 69.1 مليون دينار وبنمو معدله 3.8% مقارنة بعام 2015 الذي بلغت فيه تلك القيمة المضـــافة نحو 1796.8 مليون دينار. وقد شـكلت القيمة المضـافة لقطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" أكبر القطاعات بنحو 497.6 مليون دينار وبنســـبة 26.7% من إجمالي القيمة المضـــافة للصـــناعات التحويلية لعام 2016، ثم قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" بقيمة 294.5 مليون دينار وبنســـبة 15.8% من الإجمالي، ثم قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بقيمة 287.4 مليون دينار وبنسـبة 15.4% من إجمالي القيمة المضـافة للصـناعات التحويلية خلال عام 2016، وسـاهمت القيمة المضـافة للقطاعات العشـر الأكبر بنحو 1767.4 مليون دينار وبما يقارب نحو 94.7% من إجمالي القيمة المضافة للمنشآت الصناعية التي شملها المسح الصناعي لعام 2018.

شكل 2–12: الأهمية النسبية للمنشآت الصناعية بحسب القيمة المضافة لعام 2016 (% من الإجمالي)

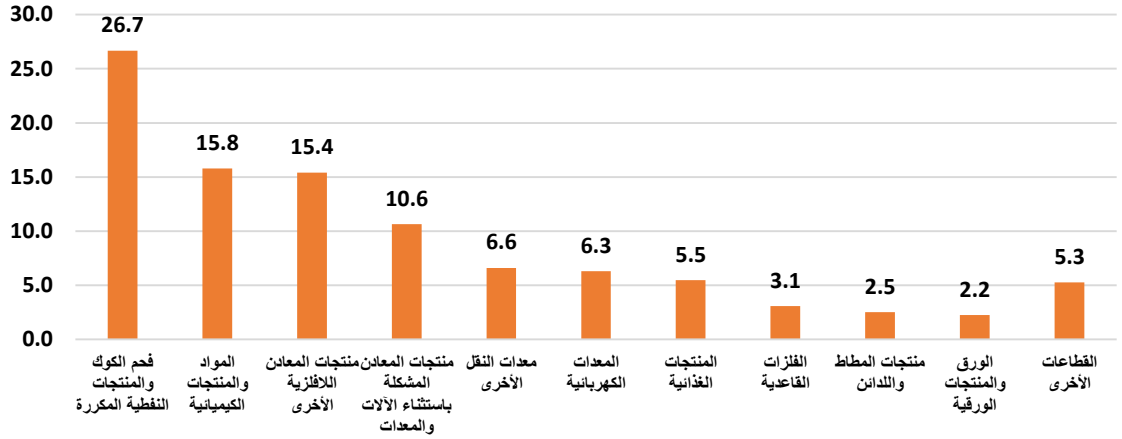

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

الفصل الثالث: الاستثمار الصناعي

يركز هذا الفصل على المؤشرات التحليلية المستخلصة من نتائج المسح الصناعي لعام 2018 الخاصة بالاستثمار الصناعي، ومن ضمنها مؤشرات الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية وتوزيعها وهيكلها، وحجم الإنفاق الاستثماري لزيادة الإنتاج الصناعي، والأنظمة الآلية المستخدمة في المشاريع الصناعية.

أولاً: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية

تشير قيمة الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية إلى القيمة الدفترية لكل من قيمة المباني غير السكنية والسكنية والتشييدات الأخرى التي تمتلكها المنشأة الصناعية، إضافة إلى قيمة الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها من الأصول غير المالية. وتشير نتائج المسح الصناعي إلى أن قيمة الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية قد بلغت في نهاية عام 2016 نحو 3002.3 مليون دينار، بزيادة قدرها نحو 575.9 مليون دينار وبنسبة 23.7% مقارنةً بتلك القيمة في عام 2015 التي بلغت فيها نحو 2426.4 مليون دينار، كما زادت هذه القيمة بنحو 234.5 مليون دينار وبنسبة 10.7% في عام 2015 مقارنةً بعام 2014.

جدول 3-1: تطور قيمة الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية

البيان	2014	2015	2016
قيمة الأصول غير المالية (مليون دينار)	**2191.9**	**2426.4**	**3002.3**
معدل التغير (%)		10.7	23.7

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبالنسبة لهيكل الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية، فتشمل تلك الأصول كل من الآلات والمعدات التي بلغت قيمتها نحو 1775.1 مليون دينار وتمثل نحو 59.1% من إجمالي قيمة تلك الأصول في عام 2016، ثم المباني التي بلغت قيمتها نحو 1045.5 مليون دينار في عام 2016 وتشكل نحو 34.8% من إجمالي الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية، ثم وسائل النقل التي بلغت قيمتها في عام 2016 نحو 181.7 مليون دينار وتشكل نحو 6.1% من الإجمالي.

جدول 3–2: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية (مليون دينار)

البيان	2014	2015	2016
▪ المباني	584.2	624.6	1045.5
▪ الآلات والمعدات	1475.9	1652.2	1775.1
▪ وسائل النقل	131.8	149.6	181.7
إجمالي الأصول غير المالية	**2191.9**	**2426.4**	**3002.3**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

شكل 3–1: الهيكل النسبي للأصول غير المالية للمنشآت الصناعية (% من الإجمالي)

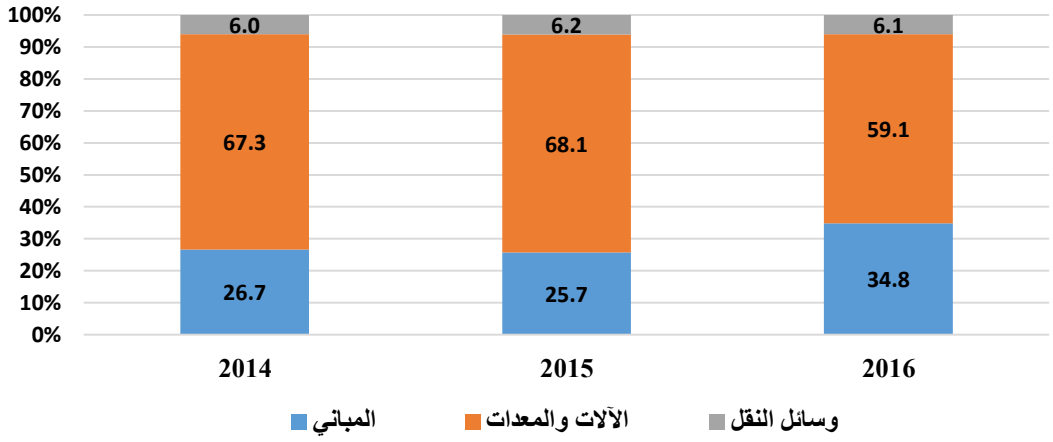

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبحسب توزيع الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات الصناعية في عام 2016، فقد جاء في المرتبة الأولى قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" بقيمة 1082.5 مليون دينار وبنسبة 36.1% من إجمالي الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية في نهاية عام 2016، يلي ذلك قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بنحو 647.7 مليون دينار وبنسبة 21.6% من الإجمالي، ثم قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بنحو 259.3 مليون دينار وبنسبة 8.6%. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 2741.2 مليون دينار وبنسبة 91.3% من الإجمالي.

شكل 3-2: الأصول غير المالية للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات في عام 2016 (مليون دينار)

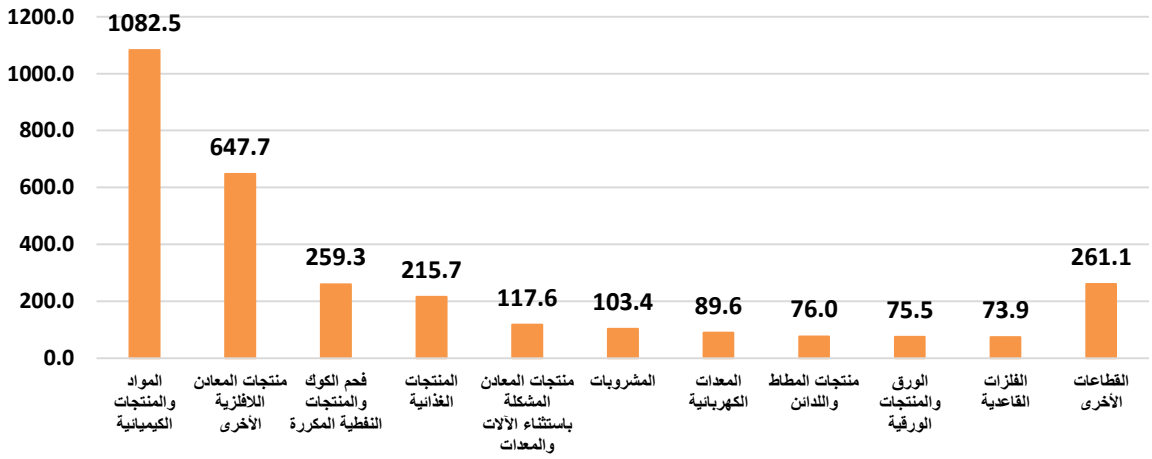

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثانياً: الإنفاق الرأسمالي في القطاع الصناعي

تشير نتائج المسح الصناعي لعام 2018 إلى أن قيمة الإنفاق الرأسمالي الذي أنفقته المنشآت الصناعية لزيادة الإنتاج قد بلغت قيمته في عام 2016 نحو 241.0 مليون دينار، بانخفاض قدره نحو 114.5 مليون دينار وبنسبة 32.2% مقارنةً بتلك القيمة في عام 2015 التي بلغت

فيها نحو 355.5 مليون دينار، وذلك بعد أن زادت قيمة هذا الإنفاق الاستثماري بنحو 49.8 مليون دينار وبنسبة 16.3% في عام 2015 مقارنةً بعام 2014.

جدول 3-3: تطور قيمة الإنفاق الرأسمالي للمنشآت الصناعية

البيان	2014	2015	2016
الإنفاق الرأسمالي (مليون دينار)	**305.7**	**355.5**	**241.0**
معدل التغير (%)		16.3	32.2-

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبحسب توزيع الإنفاق الاستثماري للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات الصناعية في عام 2016، فقد جاء في المرتبة الأولى قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بقيمة 85.0 مليون دينار وبنسبة 35.3% من إجمالي الإنفاق الاستثماري للمنشآت الصناعية في عام 2016، يلي ذلك قطاع "**الصناعات التحويلية الأخرى**" بنحو 43.4 مليون دينار وبنسبة 18.0% من الإجمالي، ثم قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بنحو 20.0 مليون دينار وبنسبة 8.3%. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 219.6 مليون دينار وبنسبة 91.1% من الإجمالي.

شكل 3-3: الإنفاق الرأسمالي للمنشآت الصناعية بحسب القطاعات في عام 2016 (مليون دينار)

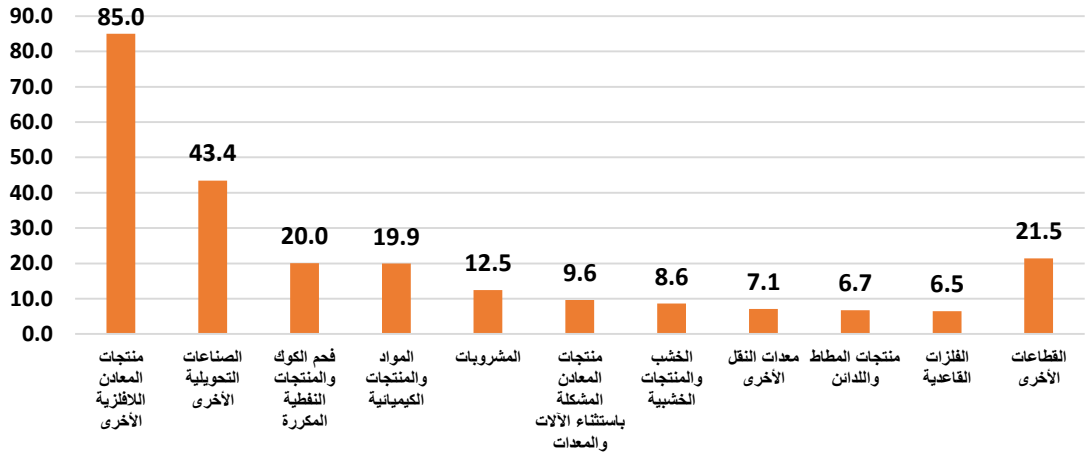

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثالثاً: طبيعة التكنولوجيا المستخدمة

تُعد طبيعة التكنولوجيا المستخدمة من المؤشرات المهمة في التنمية الصناعية، وتمتلك المشاريع الصناعية القدرة على رفع مستوى أداءها وكفاءتها الإنتاجية باستخدامها للتكنولوجيا والتقنيات الصناعية العالمية التي تواكب التطور العالمي وتمكن منتجاتها من المنافسة في الأسواق الدولية. وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2018 إلى أن نسبة المنشآت الصناعية التي لديها أنظمة آلية (سواء كانت مالية أو إدارية أو أنظمة آلية خاصة بالإنتاج) بلغت في المتوسط نحو 53.2% من إجمالي المنشآت الصناعية، وذلك مقابل نسبة 33.3% وفقاً لمسح عام 2014 ونسبة 31.5% لمسح عام 2011. وبحسب نسب المشاريع التي تمتلك أنظمة آلية وفقاً للقطاعات الصناعية، فيأتي في المرتبة الأولى كل من قطاع "**المنتجات والمستحضرات الصيدلانية**" بنسبة 100%، وقطاع "**الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية**" بنسبة 100%، وقطاع "**معدات النقل الأخرى**" بنسبة 100%، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع "**المشروبات**" بنسبة 87.5%، ثم قطاع "**المركبات ذات المحركات والمقطورة**" بنسبة 83.3%.

شكل 3-4: نسب المشاريع التي تمتلك أنظمة آلية بحسب القطاعات الصناعية لعام 2016 (%)

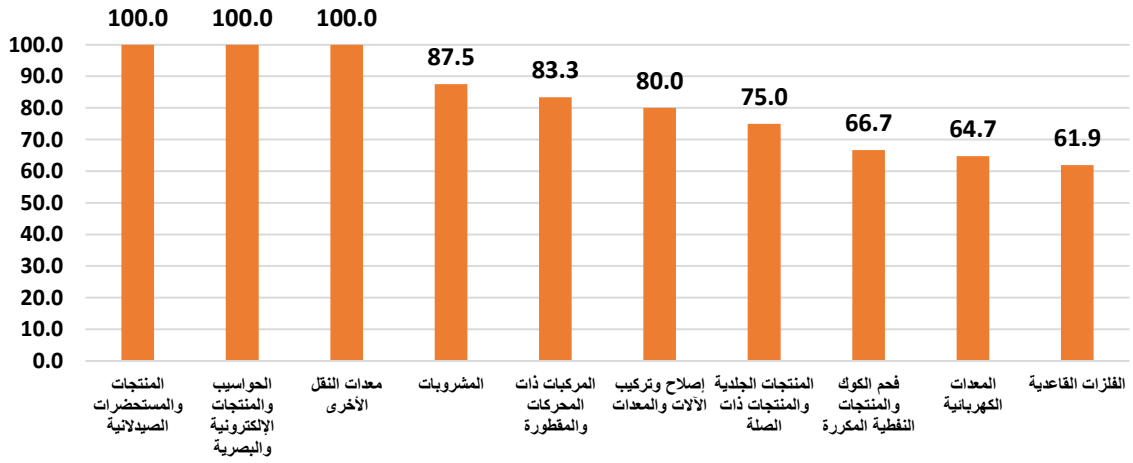

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

الفصل الرابع: الصادرات والواردات في القطاع الصناعي

يعرض هذا الفصل من التقرير المؤشرات التحليلية المستخلصة من نتائج المسح الصناعي لعام 2018 الخاصة بالصادرات والواردات للقطاع الصناعي، ومن ضمنها مؤشرات عدد المنشآت الصناعية المصدرة وقيمة صادرات القطاع الصناعي وتوزيعها بحسب القطاعات الصناعية المختلفة، والتوزيع الجغرافي لتلك الصادرات الصناعية، فضلاً عن قيمة واردات القطاع الصناعي من مدخلات الإنتاج.

أولاً: صادرات القطاع الصناعي

حجم الصناعات ذات الطابع التصديري: أوضحت نتائج المسح الصناعي لعام 2018 أن عدد المنشآت الصناعية المصدرة بلغ عددها 229 منشأة صناعية، ومما يساهم بنحو 30.1% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية. وقد امتاز كل من قطاعي "**المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة**" وقطاع "**المنتجات والمستحضرات الصيدلانية**" بأن لهما النسبة الأعلى من حيث نسبة عدد المنشآت المصدرة إلى إجمالي عدد المنشآت بذات القطاع وبنسبة 100%. يلي ذلك قطاع "**المشروبات**" بنسبة 87.5%، ثم قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" بنسبة 60.6%.

جدول 4–1: عدد المنشآت المصدرة ونسبتها إلى الإجمالي بحسب القطاعات لعام 2016

النشاط	عدد المنشآت المصدرة	عدد المنشآت	النسبة %
المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة	4	4	100.0
المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	2	2	100.0
المشروبات	7	8	87.5
المواد والمنتجات الكيميائية	43	71	60.6
المنسوجات	5	9	55.6
منتجات المطاط واللدائن	21	39	53.8
الملبوسات	1	2	50.0
الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية	1	2	50.0
المنتجات الغذائية	29	69	42.0
الورق والمنتجات الورقية	13	31	41.9
الصناعات التحويلية الأخرى	6	16	37.5
المعدات الكهربائية	6	17	35.3
فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	3	9	33.3
الفلزات القاعدية	7	21	33.3
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات	39	148	26.4
الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام	5	22	22.7
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات	1	5	20.0
الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر	2	11	18.2
الخشب والمنتجات الخشبية	6	42	14.3
الأثاث	4	31	12.9
منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	24	191	12.6
المركبات ذات المحركات والمقطورة	0	6	0.0
معدات النقل الأخرى	0	4	0.0
الاجمالي	**229**	**760**	**30.1**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

قيمة الصادرات الصناعية: بلغت قيمة الصادرات الصناعية خلال عام 2016 نحو 1550.1 مليون دينار مقارنةً بنحو 1528.9 مليون دينار خلال عام 2015، مما يعني ارتفاع بنحو 21.2 مليون دينار وبنسبة 1.4%. ويأتي على رأس القطاعات الصناعية من حيث قيمة الصادرات قطاع **"المواد والمنتجات الكيميائية"** بقيمة صادرات بلغت نحو 651.2 مليون دينار وبنسبة 42.0% من إجمالي الصادرات الصناعية خلال عام 2016، ثم صادرات قطاع **"فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة"** بقيمة 636.7 مليون دينار وبنسبة 41.1% من الإجمالي، ثم صادرات قطاع **"منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات"** بقيمة 60.5 مليون دينار وبنسبة 3.9% من الإجمالي.

شكل 4-1: قيمة الصادرات الصناعية بحسب القطاعات خلال عام 2016 (مليون دينار)

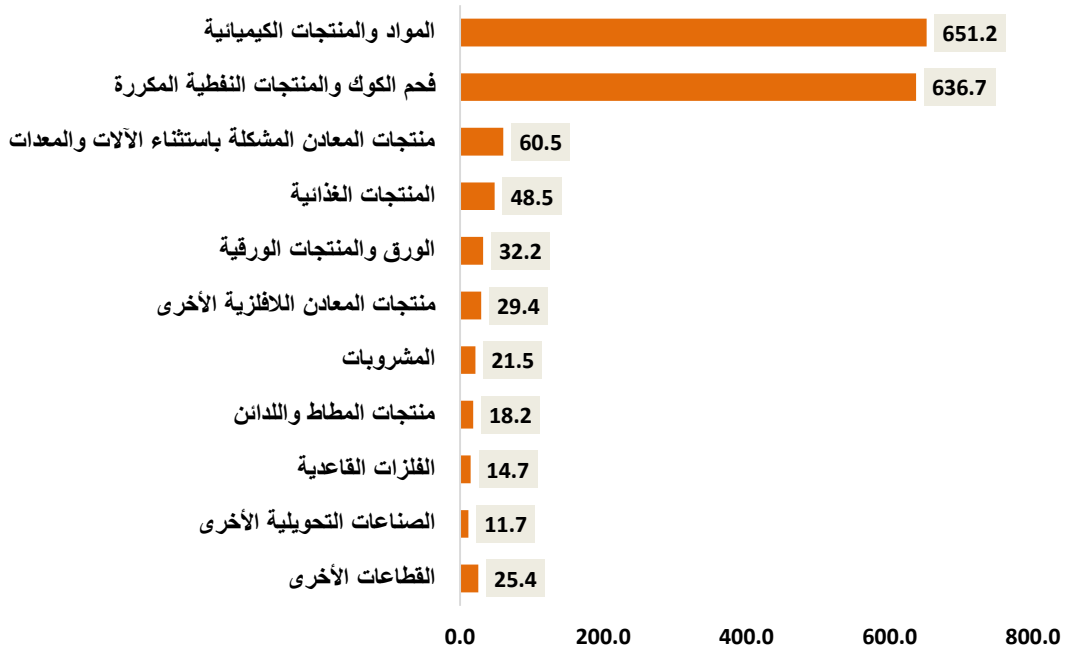

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية بحسب وجهة التصدير، فقد بلغت قيمة الصادرات الصناعية إلى **الأسواق الدولية (بخلاف العربية والخليجية)** نحو 1028.6 مليون

دينار خلال عام 2016 وبما يساهم بنحو 66.4% من إجمالي تلك الصادرات الصناعية، كما بلغت قيمة الصادرات الصناعية **للدول العربية (بخلاف الدول الخليجية)** نحو 289.2 مليون دينار وبنسبة 18.7% من الإجمالي، ثم الصادرات إلى **الدول الخليجية** بقيمة 232.5 مليون دينار وبنسبة 15.0% من الإجمالي خلال عام 2016.

جدول 4-2: التوزيع الجغرافي للصادرات الصناعية **(مليون دينار)**

البيان	2014	2015	2016
التصدير الخليجي	238.9	243.4	232.3
التصدير العربي	306.3	301.9	289.2
التصدير الدولي	999.7	983.6	1028.6
الإجمالي	1544.9	1528.9	1550.1

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وفيما يتعلق بنسب قيمة الصادرات الصناعية إلى قيمة الإنتاج بحسب القطاعات الصناعية المختلفة، فقد بلغت تلك النسبة **لإجمالي القطاع الصناعي** نحو 37.1% خلال عام 2016 مقابل نحو 36.5% خلال عام 2015 ونحو 38.0% خلال عام 2014. وبالنسبة للقطاعات، فبلغت هذه النسبة أقصاها بنحو 84.5% لقطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" وذلك لتوجه تلك الصناعات نحو التصدير الخارجي بشكل أساسي، ونحو 75.6% لقطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**"، ونحو 47.4% لقطاع "**المنتجات والمستحضرات الصيدلانية**"، ونحو 37.3% لقطاع "**الصناعات التحويلية الأخرى**"، وذلك خلال عام 2016.

ثانياً: واردات القطاع الصناعي

تتمثل واردات القطاع الصناعي بشكل أساسي في واردات المواد الأولية اللازمة للعملية الإنتاجية، وقد بلغت قيمة تلك الواردات للقطاع الصـــناعي في عام 2016 نحو 1167.0 مليون دينار، وبما يساهم بنحو 66.7% من إجمالي تكلفة المواد الأولية في ذات العام. وتنقسم تلك الواردات الصـناعية من المواد الأولية إلى أربعة عناصـر، هي "**المواد الخام الأولية**" التي بلغت قيمتها نحو 932.8 مليون دينار في عام 2016 وبنسـبة 79.9% من إجمالي المواد الأولية المسـتوردة، ثم "**المواد المصـــنعة**" بقيمة 119.5 مليون دينار وبنســـبة 10.2% من الإجمالي، ثم "**المواد نصـف المصـنعة**" بقيمة 65.5 مليون دينار وبنسبة 5.6% من الإجمالي، وأخيراً "**مواد التعبئة والتغليف**" بقيمة 49.2 مليون دينار وبنسبة 4.2% من الإجمالي.

شكل 4-2: الهيكل النسبي لتكلفة المواد الأولية المستوردة في عام 2016 (% من الإجمالي)

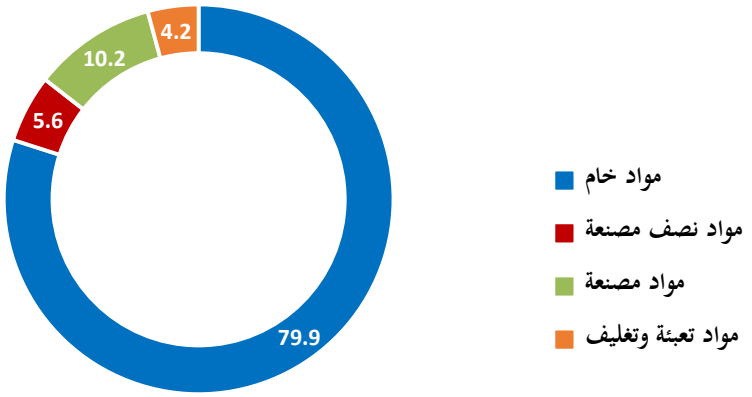

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ووفقًا لتوزيع المواد الأولية المستوردة بحسب القطاعات الصناعية المختلفة، فقد بلغت قيمة واردات قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" أعلاه بنحو 381.3 مليون دينار وبنسبة 32.7% من إجمالي المواد الأولية المسـتوردة للقطاع الصـناعي، ثم واردات قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية**

الأخرى" بقيمة 145.6 مليون دينار وبنسبة 12.5% من الإجمالي، ثم واردات قطاع "**منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات**" بقيمة 130.8 مليون دينار وبنسبة 11.2% من الإجمالي، وبلغت قيمة الواردات من المواد الأولية للقطاعات العشر الأكبر المستوردة نحو 1090.6 مليون دينار وبنسبة 93.5% من الإجمالي.

شكل 4-3: قيمة الواردات الصناعية بحسب القطاعات خلال عام 2016 (مليون دينار)

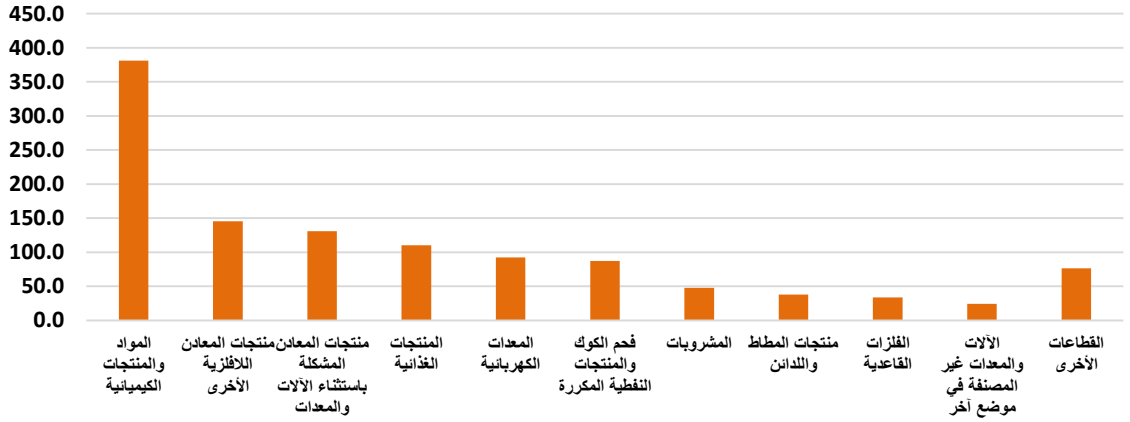

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبالنظر إلى نسبة واردات القطاع الصناعي من إجمالي تكلفة المواد الأولية بحسب أهم القطاعات الصناعية، فقد بلغت هذه النسبة أعلاها في قطاع "**المعدات الكهربائية**" بنحو 93.7% للمواد الأولية المستوردة، ثم قطاع "**معدات النقل الأخرى**" بنسبة 92.9% للمواد الأولية المستوردة، ثم قطاع "**الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر**" بنسبة 91.9%، ثم قطاع "**المنتجات والمستحضرات الصيدلانية**" بنسبة 91.7%.

شكل 4–4: تكلفة المواد الأولية (محلية ومستوردة) لأهم القطاعات الصناعية لعام 2016 (%)

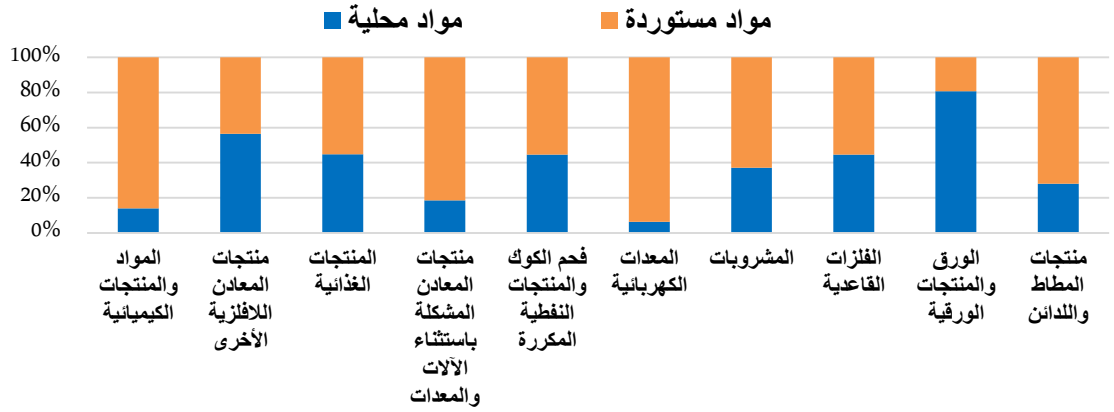

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

جدول 4–3: تكلفة المواد الأولية (محلية ومستوردة) لأهم القطاعات الصناعية لعام 2016 (مليون دينار)

القطاع	مواد محلية	مواد مستوردة	الإجمالي
المواد والمنتجات الكيميائية	62.0	381.3	443.2
منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	189.2	145.6	334.8
المنتجات الغذائية	89.5	110.2	199.7
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات	29.8	130.8	160.5
فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	70.2	87.4	157.6
المعدات الكهربائية	6.2	92.1	98.3
المشروبات	28.0	47.5	75.5
الفلزات القاعدية	27.2	33.7	60.9
الورق والمنتجات الورقية	43.6	10.4	54.0
منتجات المطاط واللدائن	14.7	37.8	52.5
القطاعات الأخرى	22.1	90.3	112.4
الإجمالي	**582.5**	**1167.0**	**1749.5**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ومن جانب آخر، بلغت نسبة وارادات القطاع الصناعي من إجمالي قيمة الإنتاج للقطاع ككل نحو 28.0% من إجمالي قيمة الإنتاج خلال عام 2016. وعلى مستوى القطاعات الصناعية، بلغت هذه النسبة أقصاها لقطاع "**الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر**" بنسبة 67.9% من قيمة إنتاج القطاع في عام 2016، يلي ذلك قطاع "**الخشب والمنتجات الخشبية**" بنسبة 55.1%، ثم قطاع "**الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية**" بنسبة 46.7%.

شكل 4-5: نسبة تكلفة الواردات إلى قيمة الإنتاج لأهم القطاعات الصناعية في عام 2016 (%)

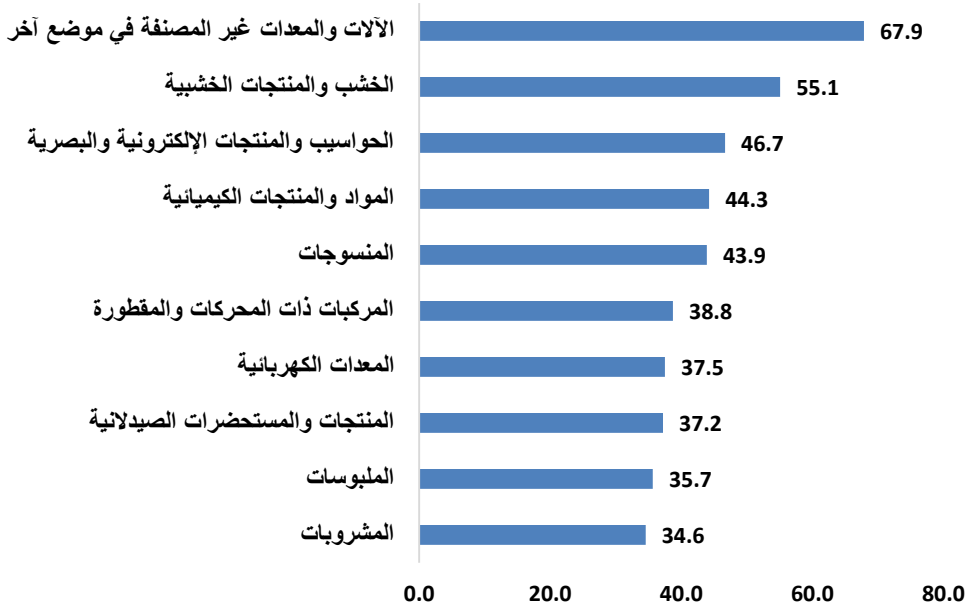

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

الفصل الخامس: العمالة في القطاع الصناعي

يركز هذا الفصل على إبراز العديد من المؤشرات المتعلقة بالعمالة في القطاع الصناعي وفقًا لنتائج المسح الصناعي لعام 2018، بما في ذلك العاملون في الإدارة العليا والمتوسطة، والإدارة الفنية وعمالة الإنتاج، والعمالة الأخرى التي يتم تشغيلها في الأعمال الإضافية. كما يوضح الفصل توزيع تلك العمالة بحسب الجنسية، وتعويضات العاملين في القطاع الصناعي التي تشمل الأجور والمرتبات وملحقات الرواتب والمزايا العينية والنقدية الأخرى.

أولاً: أعداد العمالة في القطاع الصناعي

العاملون هم كافة الأفراد الذين يعملون في منشأة أو لحسابهم الخاص، ويتقاضون أجراً نقدياً أو عينياً في فترات منتظمة، أي هم جميع الأفراد العاملين بالمنشـــأة، والذين يعملون دواماً كاملاً أو دواماً جزئياً والعمال الموسيميون والعرضيون، بالإضافة إلى الأفراد الذين في إجازات قصيرة بسبب المرض أو في إجازات سنوية أو عطلات رسمية، مضافاً إليه عدد أصحاب العمل والشركاء الذين يعملون بالمنشأة بدون أجر خلال سنة البحث، ولا يتضمن الذين يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة من غير العاملين بالمنشأة رغم تقاضيهم مكافآت بدل حضور.

وتشير نتائج المسح الصناعي لعام 2018 إلى أن إجمالي عدد العمالة في القطاع الصناعي بلغ نحو 181.4 ألف عامل في نهاية عام 2016 تتوزع على كافة الأنشطة الصناعية. وبالنسبة لهيكل هذه العمالة، فقد اســـتحوذت العمالة في فئة "**الإدارة الفنية وعمال الإنتاج**" على نحو 59.4% من إجمالي العمالة في القطاع الصـــناعي، حيث بلغ أعداد تلك العمالة نحو 107.7 ألف عامل في نهاية العام المذكور، يلي ذلك العمالة ضمن فئة "**عمال الخدمات والصيانة**" التي حازت على نحو 21.5% من إجمالي العمالة وبلغ عددها نحو 39.0 ألف عامل، ثم العمالة في

فئة "**العمالة التي يتم تشغيلها في الأعمال الإضافية**" وعددها نحو 17.5 ألف عامل وبنسبة 9.6% من إجمالي العمالة، وأخيراً العمالة في فئة "**الإدارة العليا والإدارة المساعدة**" بنحو 17.1 ألف عامل وبنسبة 9.4% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي في عام 2016.

شكل 5-1: الهيكل النسبي للعمالة في القطاع الصناعي بحسب التصنيف المهني لعام 2016 (% من الإجمالي)

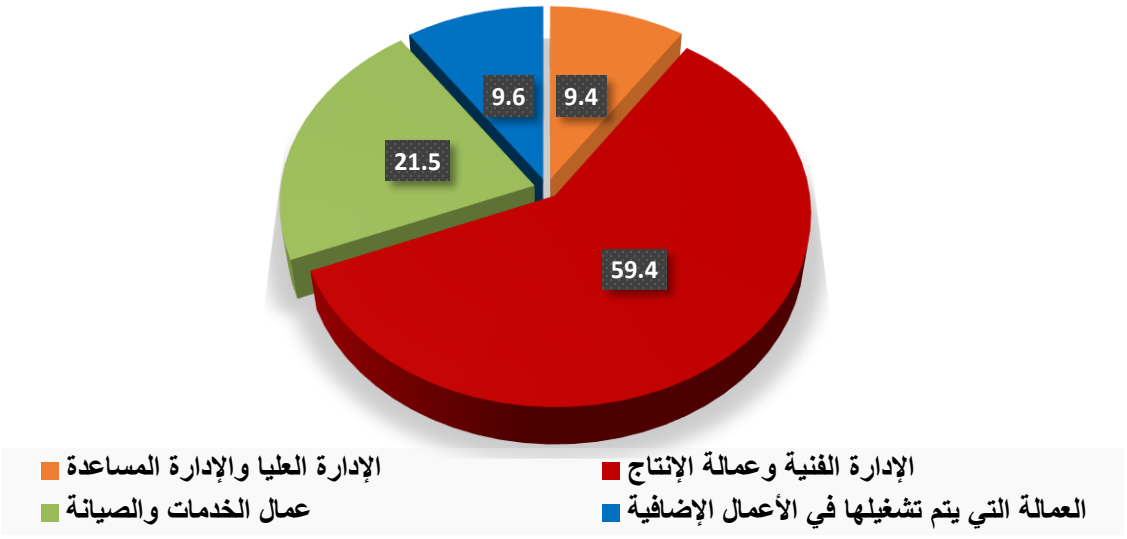

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أما بالنسبة لتوزيع العمالة في القطاع الصناعي بحسب الأنشطة الصناعية المختلفة، فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث أعداد تلك العمالة قطاع "**الفلزات القاعدية**" بعدد 52.4 ألف عامل وبنسبة 28.9% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي في نهاية عام 2016، يلي ذلك العمالة في قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بنحو 22.0 ألف عامل وبنسبة 12.1% من الإجمالي، ثم العمالة في قطاع "**منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات**" بنحو 16.5 ألف عامل وبنسبة 9.1% من الإجمالي. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 159.5 ألف عامل وبنسبة 88% من الإجمالي.

شكل 5-2: الهيكل النسبي للعمالة في القطاع الصناعي بحسب الأنشطة الصناعية في عام 2016 (% من الإجمالي)

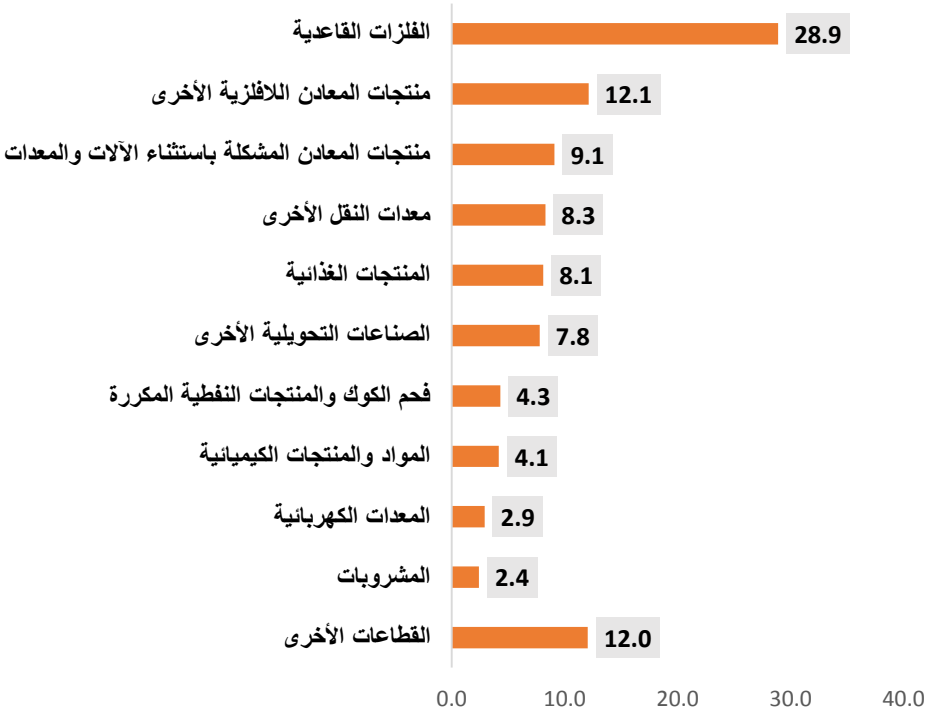

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وفيما يخص توزيع العمالة في القطاع الصناعي بحسب الجنسية (كويتي، خليجي، عربي، أجنبي)، فقد جاء في المرتبة الأولى **العمالة الأجنبية** بما يقارب 135.8 ألف عامل، يمثلون نحو 74.9% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي خلال عام 2016. وجاءت **العمالة العربية** في المرتبة الثانية بنحو 33.9 ألف عامل وبنسبة 18.7% من الإجمالي، ثم **العمالة الوطنية الكويتية** بنحو 11.1 ألف عامل وبنسبة 6.1%، وأخيراً **العمالة الخليجية** بنحو 575 عامل وبنسبة 0.3% من الإجمالي في نهاية العام المشار إليه.

شكل 5-3: الهيكل النسبي للعمالة في القطاع الصناعي بحسب الجنسية لعام 2016 (% من الإجمالي)

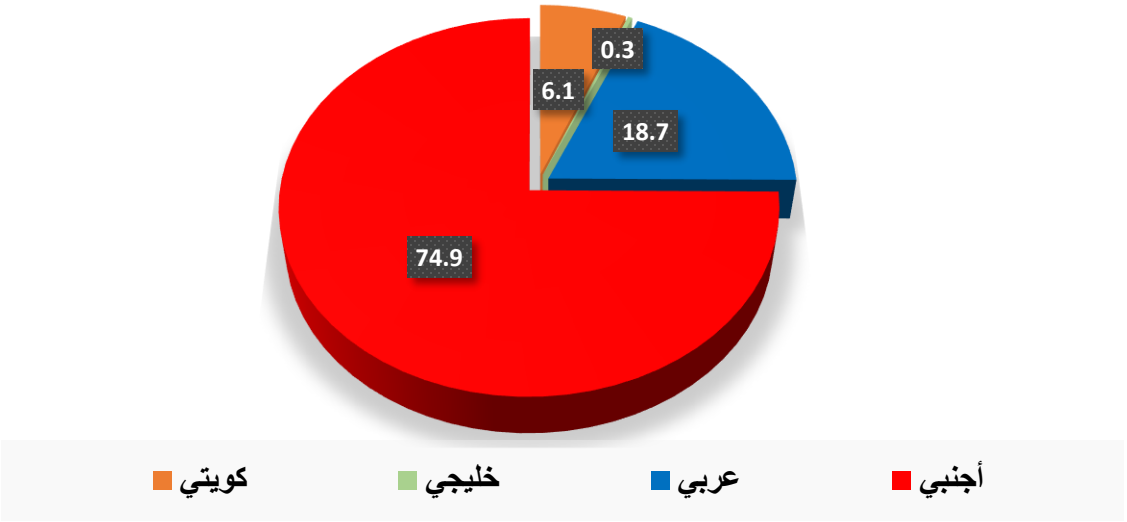

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

ثانياً: تعويضات العاملين بالمنشآت الصناعية

تشمل تعويضات العاملين في القطاع الصناعي الأجور والرواتب النقدية والعينية التي قام بدفعها أصحاب الأعمال للعاملين لديهم، بالإضافة إلى قيمة مساهمتهم في أقساط التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات الخاصة والتأمين ضد الحوادث (إصابات العمل) والتأمين على الحياة، وما شابه ذلك من برامج التقاعد الأخرى، وكذلك مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. وقد صنفت تعويضات العاملين وفقًا للمسح الصناعي لعام 2018 إلى ثلاث فئات:

- **الأجور والرواتب**: تشمل جميع المدفوعات النقدية التي يدفعها صاحب العمل مقابل انجاز عمل ما لجميع الأفراد العاملين بأجر في المنشأة وتتضمن كافة المدفوعات النقدية، والإكراميات، وعلاوات غلاء المعيشة، والأجور المدفوعة خلال فترات الإجازات الاعتيادية والمرضية.

- **المزايا العينية والمادية المقدمة:** تتضـــمن تكلفة المأكل والمشـــروبات والدخان والملابس (خلاف أزياء العمل)، والمسكن (ويشمل مصاريف الصيانة والإصلاح الخاص به، وغيرها) المقدمة مجاناً أو بقيمة رمزية من صاحب العمل إلى العاملين بالمنشأة.

- **ملحقات الرواتب:** تشـــمل المدفوعات الأخرى التي يدفعها صـــاحب العمل نيابة عن المســـتخدمين (العاملون بأجر) والتي تعتبر عادة من وجهة نظر المحاســـبة جزء من دخولهم وليســـت جزء من أجورهم النقدية أو العينية، وتتمثل في مســـاهمات أصـــحاب الأعمال في برامج التأمينات الاجتماعية وبرامج تعويضـــات البطالة وتعويضـــات الحوادث وإصـــابات العمل، وكذلك أقساط التأمين الصحي الخاص بالمستشفيات والخدمات الصحية وبرامج التقاعد، ورسوم إقامة العاملين، وكذلك مخصصات ترك الخدمة والإجازات.

وتوضـــح نتائج المســـح الصـــناعي لعام 2018 أن إجمالي قيمة تعويضـــات العاملين في القطاع الصناعي قد بلغت قيمتها نحو 1571.6 مليون دينار خلال عام 2016، مسجلة تلك القيمة زيادة بنحو 132.1 مليون دينار وبنســبة 9.2%، وذلك مقارنةً بعام 2015 الذي ســجلت فيه تلك القيمة نحو 1439.6 مليون دينار بزيادة 261.0 مليون دينار وبنســـبة 22.1% مقارنةً بعام 2014.

جدول 5-1: تطور قيمة تعويضات العاملين في القطاع الصناعي

البيان	2014	2015	2016
قيمة تعويضات العاملين (مليون دينار)	**1178.6**	**1439.6**	**1571.6**
معدل التغير (%)		22.1	9.2

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

أما بالنسبة لتوزيع تعويضـات العاملين في القطاع الصـناعي بحسـب الأنشـطة الصـناعية المختلفة، فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك التعويضات قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**"

بنحو 557.2 مليون دينار وبنسبة 35.5% من إجمالي تعويضات العاملين في القطاع الصناعي خلال عام 2016، يلي ذلك العمالة في قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بنحو 388.5 مليون دينار وبنسبة 24.7% من الإجمالي، ثم العمالة في قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بنحو 188.0 مليون دينار وبنسبة 12.0% من الإجمالي. وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 1498.8 مليون دينار وبنسبة 95.4% من الإجمالي.

شكل 5-4: تعويضات العاملين في القطاع الصناعي بحسب الأنشطة الصناعية في عام 2016 (مليون دينار)

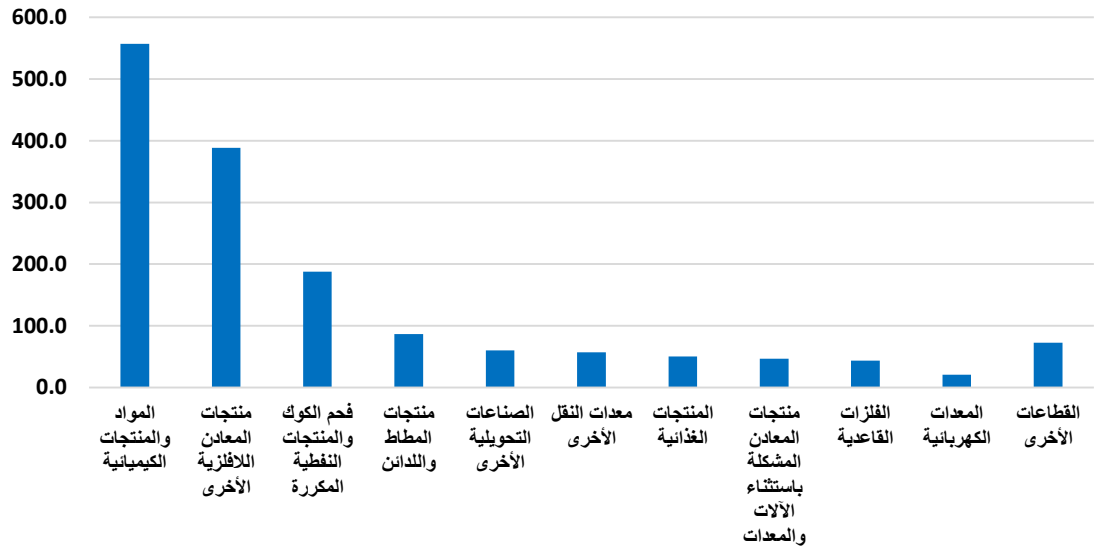

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

الأجور والرواتب:

بلغت قيمة الأجور والرواتب السنوية المدفوعة في القطاع الصناعي نحو 1181.2 مليون دينار خلال عام 2016، مسجلة تلك القيمة زيادة بنحو 115.5 مليون دينار وبنسبة 10.8%، وذلك مقارنةً بعام 2015 الذي سجلت فيه تلك القيمة نحو 1065.7 مليون دينار بزيادة 200.8 مليون دينار وبنسبة 23.2% مقارنةً بعام 2014. وبحسب الأنشطة الصناعية المختلفة في عام 2016، جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الرواتب قطاع "**المواد**

والمنتجات الكيميائية" بنحو 410.4 مليون دينار وبنسبة 34.7% من إجمالي رواتب العاملين في القطاع الصناعي خلال عام 2016، يلي ذلك قطاع **"منتجات المعادن اللافلزية الأخرى"** بنحو 297.5 مليون دينار وبنسبة 25.2% من الإجمالي، ثم قطاع **"فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة"** بنحو 129.0 مليون دينار وبنسبة 10.9% من الإجمالي، وساهمت القطاعات العشر الأكبر بنحو 1122.9 مليون دينار وبنسبة 95.1% من الإجمالي.

جدول 5-2: تطور قيمة أجور ورواتب العاملين في القطاع الصناعي **(مليون دينار)**

البيان	2014	2015	2016
المواد والمنتجات الكيميائية	334.5	403.3	410.4
منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	133.4	234.0	297.5
فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	129.2	129.0	129.0
منتجات المطاط واللدائن	56.5	61.0	71.5
الصناعات التحويلية الأخرى	29.3	34.1	43.0
معدات النقل الأخرى	27.3	31.8	40.6
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات	33.2	37.0	39.7
المنتجات الغذائية	33.4	35.9	37.4
الفلزات القاعدية	21.6	30.2	36.0
المعدات الكهربائية	15.1	15.4	17.8
القطاعات الأخرى	51.4	53.9	85.3
إجمالي المنشآت الصناعية	**864.9**	**1065.7**	**1181.2**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

المزايا العينية والمادية المقدمة:

بلغت قيمة المدفوعات ضـمن بند المزايا العينية والمادية المقدمة للعاملين في القطاع الصـناعي نحو 158.5 مليون دينار خلال عام 2016، مسـجلة تلك القيمة زيادة بنحو 19.7 مليون دينار وبنسـبة 14.2%، وذلك مقارنةً بعام 2015 الذي سـجلت فيه تلك القيمة نحو 138.8 مليون دينار بزيادة 23.9 مليون دينار وبنسبة 20.8% مقارنةً بعام 2014.

جدول 5-3: تطور قيمة المزايا العينية والمادية المقدمة العاملين في القطاع الصناعي (مليون دينار)

البيان	2014	2015	2016
المواد والمنتجات الكيميائية	49.3	48.4	51.8
منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	12.3	24.4	33.3
فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	22.4	19.7	21.9
الصناعات التحويلية الأخرى	6.9	11.7	12.5
معدات النقل الأخرى	6.8	11.6	12.4
منتجات المطاط واللدائن	3.7	8.3	10.2
المنتجات الغذائية	5.7	6.2	6.4
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات	1.7	1.9	1.9
الورق والمنتجات الورقية	1.2	1.3	1.3
المعدات الكهربائية	1.0	0.7	1.2
القطاعات الأخرى	3.9	4.7	5.7
إجمالي المنشآت الصناعية	**114.9**	**138.8**	**158.5**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

وبحسب ترتيب الأنشطة الصناعية المختلفة في عام 2016، جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك المزايا العينية والمادية قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" بنحو 51.8 مليون دينار

وبنسبة 32.7% من إجمالي قيمة تلك المزايا العاملين في القطاع الصناعي خلال عام 2016، يلي ذلك قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بنحو 33.3 مليون دينار وبنسبة 21.0% من الإجمالي، ثم قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بنحو 21.9 مليون دينار وبنسبة 13.8% من الإجمالي.

ملحقات الرواتب:

بلغت قيمة المدفوعات ضمن بند ملحقات الرواتب (التأمينات الاجتماعية، وبرامج تعويضات البطالة، وتعويضات الحوادث وإصابات العمل، وأقساط التأمين الصحي الخاص، وبرامج التقاعد، ورسوم إقامة العاملين، وكذلك مخصصات نهاية الخدمة والإجازات) المقدمة للعاملين في القطاع الصناعي نحو 231.9 مليون دينار خلال عام 2016، مسجلة تلك القيمة انخفاض بنحو 3.1 مليون دينار وبنسبة 1.3%، وذلك مقارنةً بعام 2015 الذي سجلت فيه تلك القيمة نحو 235.1 مليون دينار بزيادة 36.2 مليون دينار وبنسبة 18.2% مقارنةً بعام 2014. وبحسب ترتيب القطاعات الصناعية المختلفة في عام 2016، جاء في المرتبة الأولى من حيث قيمة بند "ملحقات الرواتب" قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" بنحو 95.0 مليون دينار وبنسبة 41.0% من إجمالي قيمة ذلك البند في القطاع الصناعي خلال عام 2016، يلي ذلك قطاع "**منتجات المعادن اللافلزية الأخرى**" بنحو 57.6 مليون دينار وبنسبة 24.8% من الإجمالي، ثم قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بنحو 37.1 مليون دينار وبنسبة 16.0% من الإجمالي.

جدول 5-4: تطور قيمة ملحقات الرواتب المقدمة للعاملين في القطاع الصناعي (مليون دينار)

البيان	2014	2015	2016
المواد والمنتجات الكيميائية	95.1	114.7	95.0
منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	28.8	46.4	57.6
فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة	38.1	36.1	37.1
الفلزات القاعدية	3.8	5.2	7.2
المنتجات الغذائية	7.4	7.1	6.6
منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات	5.7	4.5	5.1
منتجات المطاط واللدائن	4.3	4.4	5.0
الصناعات التحويلية الأخرى	3.5	4.0	4.5
معدات النقل الأخرى	3.2	3.5	4.0
الورق والمنتجات الورقية	1.8	1.9	2.0
القطاعات الأخرى	7.2	7.3	7.7
إجمالي المنشآت الصناعية	**198.8**	**235.1**	**231.9**

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

العمالة الوطنية في القطاع الصناعي:

أشارت نتائج المسح الصناعي لعام 2018 إلى أن حجم العمالة الوطنية الكويتية في القطاع الصناعي بلغ نحو 11.1 ألف عامل في نهاية عام 2016، يشكلون نحو 6.1% من إجمالي العمالة في القطاع الصناعي. وتتركز نحو 46.7% من إجمالي تلك العمالة في الأعمال المتعلقة بالإدارة العليا والإدارة المساعدة، بينما تبلغ نسبة العمالة الوطنية العاملة في مجال الإدارة الفنية وعمال الإنتاج نحو 38.3% من الإجمالي، وتبلغ نسبة العمالة في الأعمال المتعلقة بعمال الخدمات والصيانة نحو 8.4%، فيما تبلغ نسبة العمالة الوطنية التي يتم تشغيلها في الأعمال الإضافية نحو 6.6% من إجمالي العمالة الوطنية العاملة في القطاع الصناعي خلال عام 2016.

شكل 5-5: الهيكل النسبي للعمالة الوطنية الكويتية في القطاع الصناعي بحسب التصنيف المهني لعام 2016 (% من الإجمالي)

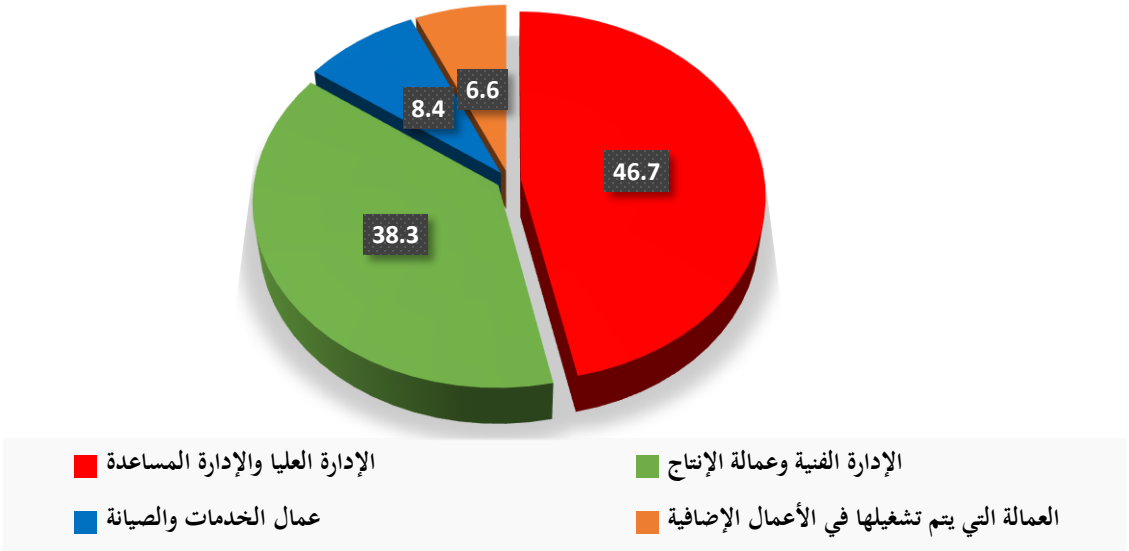

المصدر: الهيئة العامة للصناعة.

الفصل السادس (المحور): الصناعات التحويلة نحو التنافسية الصناعية

يركز هذا الفصل على تناول موضوع الصناعات التحويلية بدولة الكويت بقدرٍ من التفصيل، من حيث تناول معوقات الاستثمار الصناعي بدولة الكويت من واقع آراء المنشآت الصناعية، ثم تقييم القطاع الصناعي بدولة الكويت من خلال إبراز أوجه القوة والضعف وتحليل العوائد والتكاليف للقطاع الصناعي، وأخيراً الرؤية الصناعية لدولة الكويت.

أولاً: معوقات الاستثمار الصناعي

يتناول هذا الجزء إبراز أهم معوقات القطاع الصناعي بدولة الكويت من وجهة نظر المنشآت الصناعية، حيث اشتملت استمارة المسح الصناعي لعام 2018 استطلاع رأي المنشآت الصناعية لمعوقات الاستثمار في القطاع الصناعي والمشكلات التي تواجه تلك الشركات في كافة المجالات المختلفة المتعلقة بتسويق المنتجات، والتصدير، والتكنولوجيا، والمواد الأولية، والعمالة، وتسهيلات الإنتاج، وذلك على النحو التالي:

معوقات التسويق في القطاع الصناعي: تشير النتائج إلى أن نحو 23% من المنشآت الصناعية لديها مشكلات تسويقية تتعلق بالمنافسة المحلية القوية، ونحو 17% من المنشآت لديها مشكلات تتعلق بإغراق السوق المحلي، ونحو 17% لديها مشكلات تتعلق بالمنافسة الخارجية القوية.

المعوقات	النسبة المئوية %
▪ منافسة محلية قوية	23
▪ إغراق السوق المحلي	17
▪ منافسة خارجية قوية	17
▪ مشكلات تتعلق بالتخزين	11
▪ قلة الطلب	11
▪ ارتفاع أعباء الدعاية	8
▪ عدم توفر قنوات التوزيع	6
▪ مشكلات تتعلق بالنقل	6
▪ مشكلات تسويق أخرى	4

معوقات التصدير في القطاع الصناعي: توضح النتائج أن نحو 24% من المنشآت الصناعية لديها مشكلات تصديرية تتعلق بمحدودية قنات التوزيع، ونحو 22% من المنشآت لديها مشكلات تتعلق بارتفاع الرسوم الجمركية، ونحو 13% لديها مشكلات تتعلق بالمشكلات الخارجية الدولية.

المعوقات	النسبة المئوية %
▪ محدودية قنوات التوزيع	24
▪ ارتفاع الرسوم الجمركية	22
▪ مشكلات خارجية دولية	13
▪ المنافسة القوية	13
▪ أخرى	28

مشـــكلات القطاع الصـــناعي في مجال التكنولوجيا: تشـــير النتائج إلى أن نحو 44% من المنشآت الصناعية لديها مشكلات تتعلق بارتفاع تكلفة التكنولوجيا، ونحو 17% من المنشآت لديها مشكلات تتعلق بصعوبة الحصول على التكنولوجيا، ونحو 17% من هذه المنشآت لديها مشكلات تتعلق بعمليات الصيانة وقطع الغيار.

المعوقات	النسبة المئوية %
▪ ارتفاع تكلفة التكنولوجيا	44
▪ صعوبة الحصول على التكنولوجيا	17
▪ الصيانة وقطع الغيار	17
▪ مشكلات في التخزين	11
▪ عدم توفر المؤسسات	6
▪ أخرى	5

مشـــكلات القطاع الصـــناعي في مجال المواد الأولية: تشـــير النتائج إلى أن نحو 54% من المنشـــآت الصـــناعية لديها مشـــكلات تتعلق بتقلبات أســـعار المواد الأولية، ونحو 24% من المنشـــآت لديها مشـــكلات تتعلق بالنقل والشـــحن، ونحو 16% من هذه المنشـــآت لديها مشكلات تتعلق بمواعيد تسليم المواد الأولية.

المعوقات	النسبة المئوية %
▪ تقلبات الأسعار	54
▪ النقل والشحن	24
▪ مواعيد التسليم	16
▪ أخرى	6

مشكلات القطاع الصناعي في مجال العمالة: تشير النتائج إلى أن نحو 47% من المنشآت الصناعية لديها مشكلات تتعلق بعدم وجود عمالة ماهرة، ونحو 31% من المنشآت لديها مشكلات تتعلق بصعوبات مع جهات أخرى فيما يخص العمالة، ونحو 13% من هذه المنشآت لديها مشكلات تتعلق بعمليات البطالة.

المعوقات	النسبة المئوية %
▪ عدم وجود عمالة ماهرة	47
▪ صعوبات مع جهات أخرى	31
▪ مشكلات تتعلق بالبطالة	13
▪ أخرى	10

مشكلات القطاع الصناعي في مجال تسهيلات الإنتاج: تشير النتائج إلى أن نحو 39% من المنشآت الصناعية لديها مشكلات تتعلق بتوفير الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية، ونحو 27% من المنشآت لديها مشكلات تتعلق بالقيود الإدارية، ونحو 26% من هذه المنشآت لديها مشكلات تتعلق بإجراءات استخراج التراخيص.

المعوقات	النسبة المئوية %
▪ توفير الأراضي	39
▪ القيود الإدارية	27
▪ استخراج التراخيص	26
▪ أخرى	9

ثانياً: تقييم القطاع الصناعي في دولة الكويت (SWOT Analysis)

سبقت الإشارة إلى أن توفير المعلومات والمؤشرات المساعدة لمتخذي السياسات الصناعية يتطلب بناء إطار عام لمجموعة من المؤشـــرات المختلفة لتقييم أداء القطاع الصـــناعي في دولة الكويت، وذلك وفقًا للمعايير والمؤشرات الدولية المستخدمة لهذا الغرض، وكذلك استناداً إلى نتائج المسح الصناعي الميداني لعام 2018. ويعتمد الاطار العام المستخدم في تقييم أداء القطاع الصناعي في دولة الكويت على تحليل المؤشـرات الرئيسـية المسـتنبطة من نتائج المسـح الصـناعي الميداني لعام 2018 وذلك من خلال إبراز أوجه القوة والضـعف المختلفة للأنشـطة الصـناعية، وتحليل العوائد والتكـاليف من خلال إجراء **التحليـل الربـاعي أو مـا يعرف بتحليـل (SWOT)** الـذي يبين مظاهر القوة والضعف إضافة إلى الفرص والتهديدات على مستوى القطاع الصناعي، وصولاً إلى اسـتنتاجات وتوصـيات تدعم صـانعي القرار بما يسـهم في تطوير النشـاط الصـناعي في دولة الكويت، وبما يعزز نمو القيمة المضافة الصناعية بوجه عام.

إن تحليل (SWOT) يعتبر من الأدوات المهمة التي تســتخدمها الإدارة الاســتراتيجية لتحديد اتجاهاتها واستراتيجيات المستقبل، وهو تحليل للعوامل الداخلية المتمثلة بالقوة والضعف، والعوامل الخارجية المتمثلة بالفرص والتهديدات المحيطة بالقطاع الصـناعي، كما أنه يُعد أداة مفيدة لتحليل الوضـع العام للقطاع على أسـاس عناصـر القوة والضـعف والفرص والتهديدات، وأسـلوب فعال لمعرفة وفهم العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على القطاع الصناعي واستخدام المعرفة المكتسبة لتحسين وتنفيذ التخطيط الرامية إلى تطوير وتحسين أداء هذا القطاع. وبناءً على ذلك، فإن تقييم القطاع الصــناعي من خلال هذا التحليل ســوف يعتمد على القراءة الفاحصــة لمؤشــرات أداء القطاع الصـناعي لعام 2018 وما توصـلت إليه نتائج الدراسـات الاقتصـادية التي تمت الإشـارة إليها آنفاً، وكذلك على نتائج الاســتبيان الخاص بمعوقات الاســتثمار في القطاع الصــناعي من وجهة نظر المنشآت الصناعية ذاتها على النحو المشار إليه سابقاً. وينقسم تحليل (SWOT) إلى إبراز أربعة جوانب أساسية مقسمة إلى مجموعتين تتعلق بالقطاع الصناعي بدولة الكويت:

- **البيئة الداخلية للقطاع الصـــناعي (عوامل القوة والضـــعف):** تمثل البيئة الداخلية للقطاع الصـناعي المسـتوى البيئي التنظيمي المرتبط بشـكل أسـاسـي بالتطبيقات الإدارية والتنظيمية للقطاع، ومسـتويات الأداء وعوامل القوة والضـعف في هذا القطاع التي تشـمل التسـويق والإنتاج والتوزيع والبحث والتطوير والموارد والعمالة داخل المنشـآت الصـناعية، والتي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً لاستغلال الفرص أو التعامل مع التهديدات في البيئة الخارجة عن القطاع.

- **البيئة الخارجية للقطاع الصـــناعي (عوامل الفرص والتهديدات):** ينصـــرف مفهوم البيئة الخارجية للقطاع الصـــناعي إلى مجموعة العناصـــر والقوى التي تقع خارج حدود القطاع والتي تتفاعل فيما بينها لأحداث تأثيرات مختلفة وبدرجات متفاوتة على من خلال ما تخلقه من فرص أو تحديات تؤثر على أداء المنشآت الصناعية أو على القطاع الصناعي ككل. وتتلخص هذه العوامل في البيئة الاقتصـــادية والسـياسـية العامة، وتطورات الاقتصـــاد المحلي والعالمي، والتكنولوجيا، والقوانين والتشريعات، والبيئة الطبيعية، والمجتمع.

تحليل الوضع الراهن في القطاع الصناعي بدولة الكويت

تحليل (SWOT)

البيئة الداخلية للقطاع الصناعي (عوامل القوة والضعف):	
عومل الضعف:	**عوامل القوة:**
▪ تواضـع معدلات مسـاهمة القيمة المضـافة لقطاع الصـــناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت بشـــكل عام، ومقارنة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل خاص. ▪ مشاكل متعددة في التسويق. ▪ المنافسة الحادة في السوق المحلي. ▪ ارتفاع تكاليف جلب وتوطين التكنولوجيا الحديثة.	▪ يأتي تنمية القطاع الصـــناعي كهدف في مقدمة الأهداف والأولويات الاسـتراتيجية لتنويع مصـادر الدخل في الكويت، وخاصـة بالنسـبة للصـناعات الكيمـاويـة والبتروكيميـائيـة المعتمـدة على النفط ومشتقاته من المواد الخام. ▪ التوسـع المسـتمر في أعداد المنشـآت الصـناعية والتراخيص الممنوحة والمناطق الصناعية.

- مواجهة التوسع الأفقي في القطاع الصناعي لعقبات كبيرة في التخطيط الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والإجراءات المؤسسية البيروقراطية في داخل الجهات الحكومية المعنية بالتنمية الصناعية في الكويت.
- طول الدورة المستندية لتخصيص وتسليم المشاريع الصناعية الجديدة.
- ندرة الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي.
- نقص التمويل لدى الهيئة العامة للصناعة لإنجاز مهام التنمية الصناعية بالكويت.
- معوقات تواجه نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدولة الكويت أهمها مشكلة الحصول على التمويل، وتحديات تتعلق بسوق العمل، ومعوقات تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار، وصغر حجم السوق وصعوبة الوصول الى الأسواق، وصعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار، ومعوقات تتعلق بالحصول على العمالة الماهرة، والبيروقراطية الحكومية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال، والمنافسة من قبل المنتجات المستوردة، ومحدودية الدراسات الميدانية القطاعية والمسوحات الخاصة بهذه المنشآت الموجهة للمؤسسات ذات العلاقة، وضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، وفجائية القرارات واللوائح التي تصدرها الجهات المعنية، وتدني مستوى المشتريات الحكومية من هذه المنشآت.
- كما تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قلة خدمات الدعم الفني المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالات اكتساب مهارات

- ازدياد في القيمة المضافة للقطاع الصناعي عبر الزمن، وإن كانت زيادات معتدلة نسبياً.
- تشغيل نسبة كبيرة من العمالة الوطنية في القطاع الصناعي.
- مساهمة القطاع الصناعي في سد جانب من فجوة الطلب الاستهلاكي المحلي.
- صادرات قطاع الصناعات التحويلية عنصر هام ومحدد رئيس لتطوير وتنمية القطاع الصناعي.

ومقومات العمل لأصحاب هذه المنشآت أو العاملين فيها، يضاف الى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية. وكذلك تعاني الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الحصول على العمالة المؤهلة والمدربة.	

البيئة الخارجية للقطاع الصناعي (عوامل الفرص والتهديدات):

الفرص:	التهديدات:
▪ تحمل رؤية دولة الكويت 2035 في مضامينها الكثير من المحاور والمشروعات التي تهدف إلى تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها القطاع الصناعي، سواء كان ذلك مرتبط بشكل مباشر بتنمية القطاع الصناعي أو بشكل غير مباشر كمحاور البنية التحتية والتعليم ونقل التكنولوجيا وغيرها. ▪ امتلاك دولة الكويت لموارد مالية ضخمة تمكنها من تخصيص ما يلزم لتطوير البنى التحتية للأراضي الصناعية، وإنشاء معاهد لتعليم العلوم والتكنولوجيا لتأهيل الكوادر الوطنية على التعامل مع التكنولوجيا الصناعية الحديثة، وتوسيع وتعميق دور مراكز البحث والتطوير، وزيادة نسبة الإنفاق العام على نشاطات البحث والتطوير والابتكار. ▪ تبني الدولة في الوقت الحالي لاستراتيجيات تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي الذي يساعد على جلب وتوطين التكنولوجيا الحديثة لقطاع الصناعة التحويلية عن طريق	▪ تقلبات في أسعار المواد الخام. ▪ الارتفاع النسبي في الأسعار العالمية للوقود بعد تراجعه في عام 2014. ▪ تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والإقليمي وحركة التجارة الدولية وانتقال رؤوس الأموال. ▪ الاتجاه نحو الارتفاع النسبي في أسعار الفائدة العالمية والمحلية خلال الفترة الأخيرة، مما يعني ارتفاع تكلفة التمويل اللازم لإقامة الأنشطة الصناعية. ▪ عدم تبني استراتيجية تصديرية للمنتجات الصناعية غير النفطية بأهداف وخطط تنفيذية واضحة ومؤشرات قياس للمتابعة والتطبيق. ▪ بطء إجراء الإصلاحات الهيكلية على مستوى قطاعات الاقتصاد الوطني بما ينسجم مع توجهات الكويت نحو قيام مركز مالي وتجاري عالمي، والحاجة إلى تعديل الكثير من التشريعات التي تعتبر عائقا لدخول الشركات العالمية ذات الكفاءة التكنولوجية العالمية، وخاصة في قانون الأجنبي المباشر، وقانون الشركات التجارية، وقانون العمالة الوافدة.

الحوافز التفضيلية للصناعات القائدة والمختارة التي تستطيع أن تقود عملية التنويع في القاعدة الإنتاجية في البلاد. ▪ تفعيل الاتفاقية بين دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية بخصوص إعداد للمخطط الهيكلي لمشروع مدينة الحرير إضافة إلى اقتراح التشريعات القانونية والإجراءات لخلق منطقة اقتصادية ببيئة اعمال مميزة.	▪ الحاجة إلى تقديم الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص الوطني وللمستثمر الأجنبي في تنفيذ البرامج التنموية المشتركة لتسهم في إدخال التكنولوجيا وتأهيل الكوادر الوطنية، وضرورة العمل على تبسيط الإجراءات والتخلص من البيروقراطية الحكومية في تنفيذ المشاريع التنموية. ▪ ضعف الاهتمام بالبرامج التسويقية وربطها ببرامج وخطط التنمية الاقتصادية لتقوم بدورها المناط بها من خلال تأهيل كوادر متخصصة في هذا المجال إلى جانب استثمار القنوات المحلية والخارجية للقيام بالترويج اللازمة لتلك الخطط بالشكل الذي يحقق أهداف الدولة الاستراتيجية.

ثالثاً: الرؤية الصناعية لدولة الكويت

تنبثق الرؤية الصناعية لدولة الكويت من الرؤية الاقتصادية العامة للدولة وتحديدًا رؤية دولة الكويت 2035، وترتبط ارتباطاً وثيقاً كذلك بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتبناها الأمم المتحدة على المستوى العالمي. وتحمل ***رؤية دولة الكويت 2035*** *في مضامينها الكثير من المحاور والمشروعات التي تهدف إلى تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ضمنها القطاع الصناعي، سواء كان ذلك مرتبط بشكل مباشر بتنمية القطاع الصناعي أو بشكل غير مباشر كمحاور البنية التحتية والتعليم ونقل التكنولوجيا وغيرها. وإن من أهم مرتكزات هذه* ***الرؤية "تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام"****، ويهدف هذا المحور إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والانتاجي الذي يساهم في الحد من اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط كمورد اقتصادي رئيسي. ومن أهم المشروعات التي تندرج ضمن هذا المحور ما يلي:*

- **مشروع المناطق الاقتصادية لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر**: حرصاً من هيئة تشجيع الاستثمار المباشر للوصول الى تحسين بيئة الاستثمار في الكويت وتضاعف الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي وإيماناً بضرورة التنسيق مع الجهات الحكومية المختلفة المعنية بتطوير دولة الكويت ضمن إطار تطوير المخطط الهيكلي الثالث للدولة 2030/2005 وذلك عن طريق تطوير وتخطيط وتنفيذ المناطق الاقتصادية التي قامت بلدية الكويت بتخصيصها لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتنفيذ مشاريعها الاقتصادية. أهداف المناطق الاقتصادية نقل التكنولوجيا الحديثة والمعرفة التقنية للكويت، وخلق فرص العمل وإتاحة فرص بناء القدرات، وتحويل دولة الكويت إلى مركز تجاري.

- **مشروع مدينة الحرير**: تفعيل الاتفاقية بين الجهاز وجمهورية الصين الشعبية بخصوص إعداد للمخطط الهيكلي لمشروع مدينة الحرير إضافة إلى اقتراح التشريعات القانونية والإجراءات لخلق منطقة اقتصادية ذات بيئة أعمال مميزة.

*ومن جانب آخر، تعمل الأمم المتحدة جاهدة على تحقيق **أهداف التنمية المستدامة** في دول العالم أجمع، والتي تُعدّ خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وتتصدى هذه الأهداف للتحديات التي يواجهها العالم في المجالات شتى، بما في ذلك التحديات التي تتعلق بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدال، وبحيث تسعى إلى تحقيق كل هذه الأهداف بحلول عام 2030. ومن بين هذه الأهداف التي تتعلق بالميدان الاقتصادي الهدف الثامن "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة"، **وأما الهدف الذي يتعلق بالمجال الصناعي والتنمية الصناعية، فهو الهدف التاسع الخاص بالتنمية الصناعية "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار"**.*

"إن الاستثمار في البنية الأساسية (كالنقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان. وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية. وينشأ أيضا عن وتيرة النمو والتحضر حاجة إلى استثمارات جديدة في البنية الأساسية المستدامة التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ، وسيكون بوسعها أيضا إعطاء زخم للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. وإضافة إلى التمويل الحكومي والمساعدة الإنمائية الرسمية، يجري تشجيع التمويل من القطاع الخاص دعماً للبلدان التي في حاجة إلى دعم مالي وتكنولوجي وتقني"[17].

وبالنسبة للهدف التاسع الذي يتعلق بالصناعة، فإن له مجموعة من الغايات منها ما يلي:

- "**إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود**، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة".
- "**تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام**، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً".
- "**زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع**، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق".
- "**تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية** في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة

[17]- الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة (https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/).

بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير".

- *"**تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030** من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها".*
- *"**دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية**، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث **السياسات للتنويع الصناعي** وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى"[18].*

وفي ضوء رؤية دولة الكويت 2035، وفي ضوء تلك الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، فإن ***الرؤية الصناعية لدولة الكويت*** في الوقت الحالي تُعد بداية لعهد صناعي جديد يقوم على التطوير والشراكة والنظرة المستقبلية وفق تخطيط جيد لواقع القطاع الصناعي، وتتلخص هذه الرؤية في ***"أن تكون الكويت مركزاً عالمياً للصناعات التنافسية الابتكارية والمستدامة."*** وتتلخص الأهداف لهذه الرؤية فيما يلي:

- **زيادة حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة**، أي زيادة القيمة المضافة للصناعات الوطنية، وزيادة حصة الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الصناعي، والذي يعد محركاً للنمو الاقتصادي.
- **تعزيز دور البحث والتطوير في القطاع الصناعي**، وزيادة الوعي الصناعي وتشجيع التطوير والوعي والابتكار.
- **عرض الفرص الاستثمارية المستهدفة**، والتعريف بالمنتجات الوطنية إقليمياً ودولياً، وزيادة الصادرات الكويتية ذات المنشأ الوطني من الصناعات التحويلية.

[18]- الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة (https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/).

- **الاستدامة البيئية عن طريق ترشيد استهلاك الطاقة،** والمحافظة على البيئة المحلية ومعالجة وتدوير النفايات الصناعية.

- **زيادة العمالة الوطنية المؤهلة في القطاع الصناعي.**

وتستهدف الرؤية الصناعية المستقبلية لدولة الكويت تطوير وتنمية عدداً من القطاعات الصناعية أهمها الصناعات البتروكيماويات والكيميائية، والصناعات المتعلقة بمواد البناء، والصناعات الغذائية والدوائية، علاوة على صناعات الجيل الرابع. كما تستهدف هذه الروية إلى إقامة 5 مدن صناعية ذكية بحلول عام 2035، هي مدينة الشدادية الصناعية بمساحة 4.5 كيلو متر مربع ونحو 700 قسيمة صناعية، ومدنية النعايم الصناعية بمساحة 6 كيلو متر مربع، ومدينة الحديد والصلب بمساحة 1.5 كيلو متر مربع ونحو 60 وحدة صناعية، والمدينة الاقتصادية الصناعية بمساحة 79 كيلو متر مربع، ومدينة الشقايا جنوب السالمي بمساحة 2 كيلو متر مربع لصناعات تدوير النفايات وبنحو 250 قسيمة صناعية.

ويتطلب **تحقيق مستهدفات الرؤية الصناعية لدولة الكويت العديد من السياسات الإصلاحية** منها توفير المدن الصناعية المتكاملة الخدمات بمشاركة القطاع الخاص، وتطوير البيئة التشريعية والمؤسسية للقطاع الصناعي، وترشيد الدعم والحوافز المقدمة للقطاع الصناعي، وإطلاق التجمعات الصناعية في مجال الصناعات ذات الأولوية، وتعزيز الصادرات الصناعية، وخلق فرص عمل مجدية للمواطنتين في القطاع الصناعي، والتشجيع على البحوث والتطوير.

وبالنسبة **للتأثيرات والعوائد المتوقعة لتنفيذ ما جاءت به رؤية دولة الكويت الصناعية حتى عام 2035،** فمن المتوقع ارتفاع مؤشرات القطاع الصناعي على النحو التالي:

- ارتفاع **رأس المال المستثمر في القطاع الصناعي** من نحو 5.2 مليار دينار في الوقت الحالي ليصل إلى نحو 11 مليار دينار.

- ارتفاع **عدد الوظائف المتخصصة للعمالة الوطنية في القطاع الصناعي** من نحو 11 ألف وظيفة في الوقت الحالي إلى أكثر من نحو 26 ألف وظيفة وطنية متخصصة.
- ارتفاع **صادرات القطاع الصناعي** من نحو 1.67 مليار دينار في الوقت الحالي إلى نحو 3 مليار دينار.
- ارتفاع **القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية** من نحو 2.5 مليار دينار (وفقًا لإحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء) في الوقت الحالي إلى نحو 5.0 مليارات دينار.
- ارتفاع **قيمة الإنفاق على البحث والتطوير** من نحو 14.5 مليون دينار في الوقت الحالي ليصل إلى نحو 55 مليون دينار كويتي.

مؤشرات فنية مختارة:

- ***نسبة استثمار عائدات الصناعة في الاقتصاد الوطني =***

رأس المال الثابت / الناتج المحلي الإجمالي * 100

يتم احتساب هذا المؤشر على أساس أنه يساوي قيمة رأس المال الثابت للقطاع الصناعي منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي (القيمة المضافة). وقد ارتفعت هذه النسبة باضطراد خلال السنوات الثلاث محل البحث (2014، 2015، 2016)، حيث ارتفعت من نحو 121.9% خلال عام 2014 إلى نحو 160.9% خلال عام 2016. ويعكس التحسن في هذا المؤشر تحسن انتاجية رأس المال الثابت في القطاع الصناعي وزيادة القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع. وبحسب القطاعات الصناعية، فقد بلغت هذه النسبة أعلاها لكل من قطاع "**الصناعات التحويلية الأخرى**" بنسبة 587.7%، ثم قطاع "**الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر**" بنسبة 557.2%، ثم قطاع "**المشروبات**" بنسبة 473.4%، وبلغت هذه النسبة أدناها في كل من قطاع "**معدات النقل الأخرى**" بنسبة 29.2%، ثم قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بنسبة 52.1%، ثم قطاع "**منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات**" بنسبة 59.2%.

- ***المعامل الفني للمدخلات الوسيطة إلى الإنتاج الإجمالي =***

قيمة الاستهلاك الوسيط / قيمة الإنتاج الإجمالي * 100

يتم احتساب هذا المؤشر على أساس أنه يساوي قيمة الاستهلاك الوسيط للقطاع الصناعي منسوباً إلى قيمة الإنتاج لهذا القطاع. وقد ارتفعت هذه النسبة من نحو 55.7% خلال عام 2014 إلى نحو 57.2% خلال عام 2015 ثم تراجعت مرة أخرى إلى نحو 55.3% لعام 2016. وبحسب القطاعات الصناعية، فقد بلغت هذه النسبة خلال عام 2016 أعلاها لكل من قطاع "**الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية**" بنسبة 99.9%، ثم قطاع "**الخشب**

والمنتجات الخشبية" بنسبة 84.5%، ثم قطاع **"المشروبات"** بنسبة 84.1%، وبلغت هذه النسبة أدناها في كل من قطاع **"معدات النقل الأخرى"** بنسبة 6.4%، ثم قطاع **"فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة"** بنسبة 33.9%، ثم قطاع **"الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام"** بنسبة 46.7%.

- ***نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج =***

القيمة المضافة / قيمة الإنتاج * 100

تدور هذا النسبة حول 44% تقريباً، حيث تراجعت من نحو 44.3% خلال عام 2014 إلى نحو 42.8% خلال عام 2015 ثم ارتفعت مرة أخرى إلى نحو 44.7% لعام 2016. وبحسب القطاعات الصناعية، فقد بلغت هذه النسبة خلال عام 2016 أعلاها لكل من قطاع **"معدات النقل الأخرى"** بنسبة 93.6%، ثم قطاع **"فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة"** بنسبة 66.1%، ثم قطاع **"الطباعة واستنساخ وسائط الإعلام"** بنسبة 53.3%، وبلغت هذه النسبة أدناها في كل من قطاع **"الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية"** بنسبة 0.1%، ثم قطاع **"الخشب والمنتجات الخشبية"** بنسبة 15.5%، ثم قطاع **"المشروبات"** بنسبة 15.9%.

- ***نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج المحلي الإجمالي =***

القيمة المضافة الصناعية / الناتج المحلي الإجمالي * 100

بالنسبة للقطاع الصناعي ومساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت، فتشير الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن القيمة المضافة (الناتج المحلي بأسعار السوق الجارية) للقطاع الصناعي (التحويلية والاستخراجية) قد ساهمت بما يقارب 49% خلال عام 2017 من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نحو 46% للعام 2016، ونمت قيمته بنحو 17.6% لتبلغ نحو 17.9 مليار دينار خلال عام 2017 مقابل نحو 15.2 مليار دينار للعام السابق.

- ***معدل دوران البضاعة =***

قيمة المبيعات خلال عام / قيمة المخزون في نهاية العام * 100

ارتفعت هذه النسبة من نحو 7.6 مرة خلال عام 2014 إلى نحو 7.7 مرة خلال عام 2016.

- ***متوسط إنتاجية العامل من الإنتاج =***

قيمة الإنتاج / عدد العاملين

بلغ متوسط إنتاجية العامل في القطاع الصناعي بشكل عام نحو 23.02 ألف دينار سنوياً لعام 2016. وبحسب القطاعات الصناعية، فقد بلغ هذا المتوسط خلال عام 2016 أعلاه في كل من قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" بنحو 114.54 ألف دينار سنوياً، ثم قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بنحو 96.76 ألف دينار سنوياً، ثم قطاع "**المعدات الكهربائية**" بنحو 46.48 ألف دينار سنوياً، وبلغ هذا المتوسط أدناه في كل من قطاع "**الصناعات التحويلية الأخرى**" بنحو 2.23 ألف دينار سنوياً، ثم قطاع "**الفلزات القاعدية**" بنحو 2.80 ألف دينار سنوياً، ثم قطاع "**الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية**" بنحو 5.50 ألف دينار سنوياً.

- ***القيمة المضافة لكل عامل =***

القيمة المضافة / عدد العاملين

بلغ متوسط القيمة المضافة لكل عامل في القطاع الصناعي بشكل عام نحو 10.29 ألف دينار سنوياً لعام 2016. وبحسب القطاعات الصناعية، فقد بلغ هذا المتوسط خلال عام 2016 أعلاه في كل من قطاع "**فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة**" بنحو 63.94 ألف دينار سنوياً، ثم قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" بنحو 39.16 ألف دينار سنوياً، ثم قطاع

"**المعدات الكهربائية**" بنحو 22.26 ألف دينار سنوياً، وبلغ هذا المتوسط أدناه في كل من قطاع "**الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية**" بنحو 0.005 ألف دينار سنوياً، ثم قطاع "**الصناعات التحويلية الأخرى**" بنحو 0.72 ألف دينار سنوياً، ثم قطاع "**الفلزات القاعدية**" بنحو 1.10 ألف دينار سنوياً.

- ***نسبة مساهمة عنصر العمل في القيمة المضافة =***

تعويضات العاملين / القيمة المضافة * 100

بلغت نسبة مساهمة عنصر العمل في القطاع الصناعي بشكل عام نحو 84.2% لعام 2016. وبحسب القطاعات الصناعية، فقد بلغت هذه النسبة خلال عام 2016 أعلاها في كل من قطاع "**الصناعات التحويلية الأخرى**" بنسبة 587.9%، ثم قطاع "**المواد والمنتجات الكيميائية**" بنسبة 189.2%، ثم قطاع "**منتجات المطاط واللدائن**" بنسبة 183.5%، وبلغت هذه النسبة أدناها في كل من قطاع "**المعدات الكهربائية**" بنسبة 17.6%، ثم قطاع "**منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات**" بنسبة 23.5%، ثم قطاع "**المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة**" بنسبة 26.8%.